

اليهود الشرقيون
في إسرائيل:
من حكم "مباي"
إلى عصر تننياهو!

صفحة (٢) ة

التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦ - ٢٠١٧

تراجع "القيم المشتركة"
بين أميركا ويهودها
وبين إسرائيل!

صفحة (٦) ة

الاسرائيلي المنتزه

الثلاثاء ٢٠١٧/٨/١٠م الموافق ١٢ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ العدد ٣٩٢ السنة الخامسة عشرة

الاسرائيلي
المنتزه
ملحق نصف شهري يصدر عن
مركز الدراسات الفلسطينية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

إجراءات احتلالية لتضييق الخناق على جبل المكبر

تحليلات إسرائيلية: المقاومة الشعبية تبقى الموضوع الفلسطيني في وعي الإعلام العالمي

واصلت قوات الجيش والشرطة الإسرائيلية أمس إجراءات تضييق الخناق على حي جبل المكبر في القدس الشرقية في أعقاب عملية الدهس التي نفذها الشاب فادي أحمد القنبر (٢٨ عاماً) من الحي في "ارمون هنتسيف"، الأحد، والتي أسفرت عن مقتل أربعة جنود إسرائيلييين وإصابة ١٦ بجروح متفاوتة. وفرضت هذه القوات حصاراً على جبل المكبر وقامت بإغلاق شوارع رئيسيين في المنطقة، ما شكل ازدحامات مرورية خاصة للعائلات التي تقوم بإيصال أبنائهم صباحاً إلى المدارس في القدس. وحققت قوات الاحتلال مع والدي الشهيد، وقادت زوجته للتحقيق، واعتقلت اثنين من أبناء أعمامه. وقرر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية- الأمنية الليلة قبل الماضية اتخاذ سلسلة إجراءات بينها هدم منزل مرتكب العملية بأسرع وقت ممكن. كما تقرر عدم إعادة جثمانه إلى ذويه وتنفيذ الاعتقال الإداري بحق أي شخص يعرب عن تضامنه مع تنظيم "الدولة الإسلامية".

وشهدت جلسة هذا المجلس دعوات لإبعاد أفراد عائلة مرتكب العملية وحرمانهم من مخصصات التامين الوطني. واقترح أصحاب هذه الدعوات زيادة صلاحيات وزير الداخلية الإسرائيلي بهذا الشأن. ورات تحليلات إسرائيلية أن هذه العملية هي استمرار لـ"موجة" الهجمات الفردية العفوية، أو المخطط لها جزئياً، والتي بدأت في هذا الحي في القدس، من خلال رشق الحجارة في أيلول ٢٠١٥".

وكتب المحلل العسكري في موقع "وايبت" رون بن يشاي أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تعتبر ما يجري "ارهايباً شعبياً"، وفي المقابل يفضل الرئيس الفلسطيني أبو مازن مصطلح "مقاومة شعبية". وأضاف أن المقاومة الشعبية تبقى الموضوع الفلسطيني

في وعي الإعلام العالمي، وتساهم في استراتيجية الانتفاضة السياسية الفلسطينية، وتولد شعوراً بالإلحاح في الساحة الدولية.

وأشار بن يشاي إلى أنه على هذه الخلفية من المهم الإشارة إلى ثلاث حقائق تساعد في فهم توقيت هذه العملية وأسلوبها.

وهذه الحقائق هي:
خلال نهاية الأسبوع الأخير شنت السلطة الفلسطينية هجوم توعية إعلامياً ضد نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس. وكان هدف الحملة ردع الرئيس المنتخب دونالد ترامب الذي بدأ موظفه في فحص التفاصيل التقنية على الأرض. وطلب أبو مازن من الخطاء الفلسطينيين في المساجد أن يعملوا في خطبة صلاة يوم الجمعة على رفع موضوع نقل السفارة الأميركية إلى القدس من موضوع سياسي إلى مستوى موضوع ديني يجب على المسلمين كلهم الوقوف ضده. وليس هذا كل شيء، فابو مازن شخصياً خطب وهدد بانفجار الوضع إذا نفذ ترامب نيته، ولقي تشجيعاً من وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي تحدث في مقابلة أجرتها معه شبكة CNN عن "كارثة حتمية"، وأضاف وزير من حكومة الأردن تهدياته هو كذلك. ونظراً إلى أن سائق الشاحنة قتل، "فمن الصعب التأكد مما إذا كان التحريض الذي ينادى إليه أبو مازن دافعاً مباشراً للهجوم أم لا. لكن بالتأكيد يمكن تقدير أن هذا التحريض شكل إلهاماً وحدد التوقيت"، على حدّ قوله. شكل هجوم الدهس الذي وقع في برلين عشية عيد الميلاد بواسطة شاحنة، وكذلك هجوم نيس في فرنسا السنة الماضية، على ما يبدو، نموذجين للمحاكاة في عقول المسلمين المتشددين. وحتى رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أكد ذلك عندما قال إن جميع المؤشرات تدل على أن مرتكب العملية من مؤيدي

داعش. وتشكل شاحنة ثقيلة أداة متاحة وفتاكة ولا تتطلب إعداداً خاصاً. وكما في إسرائيل كذلك في أوروبا، فإن العديد من سائقي هذه الشاحنات الثقيلة هم من المسلمين، ومن المتمسكين بدينهم، وما لم يرتكبوا جريمة فهم يمتنعون بحرية الحركة، ولديهم القدرة على الوصول إلى ضحاياهم. وحتى لو كان في ذلك اليوم حاجز للشرطة من أجل إيقاف سائق شاحنة



جبل المكبر: متواليه حواجز.

(رويتزر)

الدهس التي كانت في طريقها إلى موقع العملية، فمن شبه المؤكد أن هذا الحاجز كان سيسمح له بمواصلته بطريقة.

يقع في "ارمون هنتسيف" الذي وقعت فيه العملية على خط التماس المقدسي، وهو مكان مستهدف للمشكلات. وهذا الأمر يجب أن يؤخذ في الحسبان عند التخطيط للرحلات أو للمناسبات في هذه المنطقة.

مقابلة خاصة مع المحاضر في «تاريخ إسرائيل» في جامعة حيفا

البروفيسور داني غوففاين لـ "المنتزه": التحقيقات ضد نتنياهو ستتمس بصورته لكن لن تنهي ولايته!

محاكمة أزاريبا جرت لأنه تم تصوير حدث قتل الشريف

لإبرام صفقة قضائية بأن يعمل نتنياهو على إضعاف صحيفة "يسرائيل هيوم" مقابل تغطية إيجابية من جانب "يديעות" لنتنياهو. واعتبر مسؤولون في النيابة العامة أن هذه القضايا من شأنها أن تثير الرأي العام الإسرائيلي لكن ليس مؤكداً أنها تنطوي على مخالفات جنائية تصل إلى حد توجيه لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية. (طالع ص ٢-٣)

من جهة أخرى، أدانت المحكمة العسكرية الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، الجندي القاتل، اليئور أزاريبا، الذي أعدم الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل، في آذار ٢٠١٦. وأدانت المحكمة أزاريبا بالقتل غير العمد علماً أنها أكدت أنه أقدم على ارتكاب جريمته بدافع الانتقام. وأجرى "المشهد الإسرائيلي" مقابلة خاصة حول هاتين القضيتين مع الناشط في حزب العمل الإسرائيلي والمحاضر في قسم "تاريخ إسرائيل" في جامعة حيفا، البروفيسور داني غوففاين.

(*) "المشهد الإسرائيلي": إلى أين سيضيء التحقيق الجنائي مع نتنياهو، وإلى أي مدى يهدد هذا التحقيق حكمه؟

غوففاين: "يصعب معرفة ذلك، لأنه مما نشر حتى الآن يبدو أنه لا توجد لهذه التحقيقات أبعاد جنائية قوية. وفي المقابل، فإنه في المستوى العام توجد هنا أمور غير مقبولة،

لكن ليس واضحاً بعد إلى أي مدى ستكون هذه الأمور جنائية. ودعنا نفترض أن الجانب الجنائي لن يفضي إلى شيء، فإن السؤال هو هل الأخلاقية العامة ستحرك حركة شعبية أو احتجاجاً سياسياً أو ضغوطاً سياسية تؤدي إلى استقالته. وأنا لا أرى الآن أن أمراً كهذا سيحدث. وحسبما أرى الأمور حالياً، فإن من شأن التحقيقات أن تمس بصورة نتنياهو، وليس إلى انتهاء ولايته كرئيس للحكومة".

(*) في هذه الحالة، إذا لم تتم محاكمة نتنياهو، هل سيؤثر ذلك على سياسته، وهل سيكون أكثر قوة؟

غوففاين: "لا أعرف بالضبط ما يختبئ في هذه التحقيقات أو الأدلة ضد نتنياهو. وقد كتب عدد من المحللين أن الجانب الجنائي ليس قويا جداً، وأنه توجد انتقادات لتصرف غير سليم، ويصعب جداً تقدير كيفية تأثير ذلك، لكن ينبغي الإشارة هنا إلى أنه توجد لنتنياهو معارضة داخل حزب الليكود أيضاً وفي صفوف اليمين بشكل عام، من طرف أشخاص مثل (رئيس كتلة "البيت اليهودي" نفتالي) بينيت من جهة وأفيد مطر ليبرمان من الجهة الأخرى. وواضح أنه لا يوجد تأكيد مطوق لنتنياهو داخل صفوف اليمين. وإذا أردنا أن نفهم أين يمكن الخطر على حكم نتنياهو، فإنه من داخل اليمين، وأعتقد أن نتنياهو يدرك ذلك، وهذا يعني أنه من دون التحقيقات الجارية حالياً، توجد لنتنياهو مشكلة داخل اليمين. ومثال على ذلك أيضاً، الأنباء التي تحدثت في نهاية الأسبوع الماضي، عن لقاء بين وزير المالية، موشيه كلون، ورئيس حزب "يش عتيد"، يائير لبيد، والحديث عن تشكيل حكومة بدلية، وسواء كانت هذه أنباء صحيحة أم لا، فإن لبيد يسعى إلى التقرب من اليمين والحصول على أصوات هناك. لذلك، فإن السؤال المطروح حالياً هو مدى تأثير هذه التحقيقات على معسكر اليمين. وأعتقد أنه ما زلنا في مرحلة ما قبل حدوث تطور كهذا. والحراك الذي يمكن أن يحدث هو أن قياديين في اليمين سيسقطون هذه التحقيقات من أجل تقويض حكم نتنياهو، ولم تصل إلى هذه المرحلة الآن".

(*) هل يتوقع انضمام شخصيات من خارج الحلبة السياسية، مثل رئيس أركان الجيش الأسبق غاي أشكنازي، أو عودة سياسيين إلى الحلبة السياسية، مثل موشيه يعلون وغدعون ساعر، أو حتى إيهود باراك النشط جداً في انتقاد نتنياهو في الآونة الأخيرة؟

غوففاين: "لقد أعلن يعلون أنه عائد إلى الحياة السياسية وأنه سيرشح نفسه، لكن ليس واضحاً بعد إلى أي إطار سياسي سيعود. وفيما يتعلق بغدعون ساعر وغاي أشكنازي فإن الأمور ليست واضحة، وأعتقد أنهما يبحثان عن الموقع الذي يمكن أن يدخل من خلاله إلى الحلبة السياسية، وأشكنازي أدلى بأقوال وتلميحات بأنه معني

بإبرام صفقة قضائية بأن يعمل نتنياهو على إضعاف صحيفة "يسرائيل هيوم" مقابل تغطية إيجابية من جانب "يديעות" لنتنياهو. واعتبر مسؤولون في النيابة العامة أن هذه القضايا من شأنها أن تثير الرأي العام الإسرائيلي لكن ليس مؤكداً أنها تنطوي على مخالفات جنائية تصل إلى حد توجيه لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة الإسرائيلية. (طالع ص ٢-٣)

من جهة أخرى، أدانت المحكمة العسكرية الإسرائيلية، الأسبوع الماضي، الجندي القاتل، اليئور أزاريبا، الذي أعدم الشاب الفلسطيني عبد الفتاح الشريف في مدينة الخليل، في آذار ٢٠١٦. وأدانت المحكمة أزاريبا بالقتل غير العمد علماً أنها أكدت أنه أقدم على ارتكاب جريمته بدافع الانتقام. وأجرى "المشهد الإسرائيلي" مقابلة خاصة حول هاتين القضيتين مع الناشط في حزب العمل الإسرائيلي والمحاضر في قسم "تاريخ إسرائيل" في جامعة حيفا، البروفيسور داني غوففاين.

(*) "المشهد الإسرائيلي": إلى أين سيضيء التحقيق الجنائي مع نتنياهو، وإلى أي مدى يهدد هذا التحقيق حكمه؟

غوففاين: "يصعب معرفة ذلك، لأنه مما نشر حتى الآن يبدو أنه لا توجد لهذه التحقيقات أبعاد جنائية قوية. وفي المقابل، فإنه في المستوى العام توجد هنا أمور غير مقبولة،

لكن ليس واضحاً بعد إلى أي مدى ستكون هذه الأمور جنائية. ودعنا نفترض أن الجانب الجنائي لن يفضي إلى شيء، فإن السؤال هو هل الأخلاقية العامة ستحرك حركة شعبية أو احتجاجاً سياسياً أو ضغوطاً سياسية تؤدي إلى استقالته. وأنا لا أرى الآن أن أمراً كهذا سيحدث. وحسبما أرى الأمور حالياً، فإن من شأن التحقيقات أن تمس بصورة نتنياهو، وليس إلى انتهاء ولايته كرئيس للحكومة".

(*) في هذه الحالة، إذا لم تتم محاكمة نتنياهو، هل سيؤثر ذلك على سياسته، وهل سيكون أكثر قوة؟

غوففاين: "لا أعرف بالضبط ما يختبئ في هذه التحقيقات أو الأدلة ضد نتنياهو. وقد كتب عدد من المحللين أن الجانب الجنائي ليس قويا جداً، وأنه توجد انتقادات لتصرف غير سليم، ويصعب جداً تقدير كيفية تأثير ذلك، لكن ينبغي الإشارة هنا إلى أنه توجد لنتنياهو معارضة داخل حزب الليكود أيضاً وفي صفوف اليمين بشكل عام، من طرف أشخاص مثل (رئيس كتلة "البيت اليهودي" نفتالي) بينيت من جهة وأفيد مطر ليبرمان من الجهة الأخرى. وواضح أنه لا يوجد تأكيد مطوق لنتنياهو داخل صفوف اليمين. وإذا أردنا أن نفهم أين يمكن الخطر على حكم نتنياهو، فإنه من داخل اليمين، وأعتقد أن نتنياهو يدرك ذلك، وهذا يعني أنه من دون التحقيقات الجارية حالياً، توجد لنتنياهو مشكلة داخل اليمين. ومثال على ذلك أيضاً، الأنباء التي تحدثت في نهاية الأسبوع الماضي، عن لقاء بين وزير المالية، موشيه كلون، ورئيس حزب "يش عتيد"، يائير لبيد، والحديث عن تشكيل حكومة بدلية، وسواء كانت هذه أنباء صحيحة أم لا، فإن لبيد يسعى إلى التقرب من اليمين والحصول على أصوات هناك. لذلك، فإن السؤال المطروح حالياً هو مدى تأثير هذه التحقيقات على معسكر اليمين. وأعتقد أنه ما زلنا في مرحلة ما قبل حدوث تطور كهذا. والحراك الذي يمكن أن يحدث هو أن قياديين في اليمين سيسقطون هذه التحقيقات من أجل تقويض حكم نتنياهو، ولم تصل إلى هذه المرحلة الآن".

كلمة في البداية

أوكسيمورون «الاحتلال والأخلاق»!

بقلم: أنطوان شلحت

أبرزت القضية التي باتت تُعرف باسم «قضية اليئور أزاريبا» (جندي جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي أقدم بدم بارد في آذار ٢٠١٦ على إعدام الشهيد عبد الفتاح الشريف في الخليل حتى وهو جريح وممدد على الأرض ولا يشكل «خطراً» على أحد) الكثير من اللحظات التي جرى فيها الإعراب عن «مواقف بهيمية صريحة» بعضها لا يحتمك إلى الأخلاق أو حتى إلى الحد الأدنى من المعقولة السياسية.

وجاء جزء من هذه المواقف وأشباه حقيقة أن «الاحتلال والأخلاق» هما بمثابة «أوكسيمورون»! ويكفي للدلالة على هذه الحقيقة أن أشير إلى المقال الافتتاحي الذي أنشأته هيئة تحرير الموقع الإلكتروني اليميني «ميداه» تحت العنوان: «اليوم الذي تبني فيه الجيش الإسرائيلي أخلاق (مركز) بتسليم».

وللعلم فإن هذا الموقع أسسه الرئيس الحالي للطاغم الإعلامي في ديوان رئاسة الحكومة الإسرائيلية ران بيرتس في أيلول ٢٠١٢، ويعتبر - كما جاء في تعريفه - من وجهة نظر محافظة من الناحية الثقافية، ووجهة نظر نيو- ليبرالية من الناحية الاقتصادية. ويضع الموقع نصب عينيه هدف «تقديم معلومات ومواقف غير متداولة في الخطاب الشائعي في وسائل الإعلام الإسرائيلية».

وهو مقال افتتاحي مؤلف من نحو ٨٠٠ كلمة (باللغة العبرية).

ويرابي أن الفقرة الأهم فيه هي التي ترجمتها الحرفية ما يلي:

«حسم قضاة المحكمة العسكرية في تل أبيب (الذين أدانوا أزاريبا بارتكاب جريمة القتل غير العمد بحق الشريف) موقفهم ضد روحية القتال في الجيش الإسرائيلي، والتي تقرز بشكل غير قابل للتأويل أن هدف الجيش هو تحقيق الانتصار على العدو، وذلك لصالح روحية جديدة وغريبة تضع «التفوق الأخلاقي» فوق أي اعتبار آخر. إن التعامل مع مخرب جريح بصفته «إنساناً» تتساوي حياته حياة مواطنين أو مقاتلين من الجيش الإسرائيلي

هو تعامل مرفوض من أساسه، فالمخرب هو مخرب، فقط مخرب. ومنذ اللحظة التي قرز فيها أن يرفع يده على جندي أو مواطن (مستوطن) فقد حكم على نفسه بالموت- حتى وإن كانت أوامر إطلاق النار تستلزم في بعض الأحيان عدم إطلاق الرصاص، وبطبيعة الحال لا يجوز في أي وضعية أن يتحول إطلاق نار على مخرب، حتى لو كان مخالفاً للأوامر، إلى عملية قتل أو إلى مخالفة قتل ليس

عن طريق العمد. إن ادراج ما فعله أزاريبا ضمن إطار جنائي يشكل خنوعاً غير مشروط لروحية اليسار المتطرف الذي يرى في جنود الجيش الإسرائيلي جلاوةً وقواتين متملكنين. ويرى في المخربين الذي يعتدون على النساء والأولاد والمواطنين (المستوطنين) «مقاتلين من أجل الحرية»، ويبزر الإرهاب الفلسطيني بكونه رذاً شرعياً على ممارسات إسرائيل... إن الرسالة الموجهة من وراء ذلك إلى جنود الجيش والمواطنين في إسرائيل

في رسالة قاسية فوحاها: في لحظة الحقيقة يؤثر قادة الجيش المشاركة في الجنازات على الموقف أمام محاكمات كاميرات بتسليم». كانت هناك في المقابل لحظات صراحة أخرى متضادة لكن نادرة.

ومنهما، مثلاً لا حصراً، مقال كتبه الصحافي من «هارتس» غدعون ليفي، وترجم إلى العربية ونشر في أكثر من صحيفة تحت العنوان «اليئور وعبد»، وعقد فيه مقارنة بين أزاريبا والشريف بموجب القراءات الإسرائيلية المفرضة القائمة على نزع التطهر الفاشية.

ومما توقف عنده ليفي أنه منذ أن تحول الشريف إلى «مخرب»، وهو الاسم السارج الذي يتم إطلاقه على أي فلسطيني يتجرأ على مقاومة الاحتلال بالقوة، فقد اسمه وإنسانيته وشخصيته، والصورة الوحيدة التي بقيت منه هي جثة ملقاة على الطريق مثل جيفة، والدم يتدفق من رأسه ويسيل على الأرض، والجنود والمستوطنون يدورون حوله مثل وحوش كاسرة، والمضمد أزاريبا وشخص من نجمة داود الحمراء (الإسعاف الأولي) يدعى عوفر أوحانا لم يخطر ببالهما تقديم المساعدة له كما هو مفروض.

ويراي ليفي، لم يهتم أحد بحياة الشريف، ولا أحد يهتم بموته أيضاً. ولو كان قط شوارع لكان قتله أثار الشفقة والرغبة في إسرائيل، ولكن لسوء الحظ لم يكن الشريف خطأ بل كان «مخرباً».

بقدر ما إن كلام مقال الموقع اليميني الافتتاحي السالف يعكس ماهية الحالة الإسرائيلية الراهنة، بقدر ما إن مهمة أمثال ليفي وجهودهم تشكل مثلاً أساساً مستمراً على مجهود سيزيفي يثبث يوماً بعد يوم أن ليس له سوى أمل ضئيل في ترسيخ الوعي بان الاحتلال والأخلاق يتناقض أحدهما الآخر.

التحقيقات الجنائية مع رئيس الحكومة قد تُحدث «هزة أرضية سياسية» في إسرائيل:

هل يضطر نتنياهو إلى الاستقالة؟ وهل تُقدم ضده لائحة اتهام جنائية؟



(أفب)

نتنياهو. مهزوزا

زعيم عصابة أوليفاركية... هذه القضايا تكشف أن الحديث يجري عن عائلة تعيش على حساب الآخرين وأمل أنثى نزي الآن بواد نهاية حكم نتنياهو، بفضل هذه التحقيقات".

وقالت عضو الكنيست شبلي يديموفيتش (العسكر الصهيوني) إن "نتنياهو ملزم بتعليق عمله كرئيس للحكومة... هذه ليست قضايا رمادية أو حدية، بل حصول واضح على امتيازات مالية غير مشروعة، بمبالغ طائلة، تثير القرف والخلج، إنه فساد بكل معنى الكلمة، إذ لا فرق بين مغلغات البنوك التي سلّمها للانسكاف لأولمرت وبين ما حصل عليه نتنياهو وعائلته".

ورأت يديموفيتش أن "لا حاجة للانتظار لتقديم لائحة اتهام، بل أتوقع من شركاء نتنياهو في الائتلاف الحكومي، من كل من يعتبر أن يديه نظيفتان أن يرفض الاستمرار في إشغال أي منصب رسمي تحت رئيس حكومة فاسد".

ودعت رئيسة حزب "ميرتس"، عضو الكنيست زهافا غالون، المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، إلى التوقف عن معالجة "ملفات نتنياهو"، على خلفية مظلته في فتح التحقيق ضد نتنياهو "وهو ما يُفسّر قلًا بالغا". وأكدت غالون إن "نتنياهو لا يستطيع الاستمرار في إشغال منصب رئيس الحكومة ولو ليوم واحد إضافي، حيال هذه الفضائح التي تتكشف يومياً". وقالت: "هذا ليس مجرد جشع فقط، وإنما فساد خطير".

من جهته، أصدر حزب "الليكود" بياناً دفاعياً عن نتنياهو قال فيه: "نقترح على أصدقائنا في اليسار عدم الفرق في أوهام إسقاط حكومة اليمين بهذه الطريقة، وإنما البحث عن طرق أكثر إبداعاً لتحقيق هذه الغاية، لأن شيئاً لن يخرج من هذه القضايا كلها، ونقترح على المعارضة البحث عن خلاص اليسار في مكان آخر".

واتهم رئيس لجنة الداخلية البرلمانية، عضو الكنيست دافيد إسماعيل (من "الليكود")، رؤساء قسم التحقيقات في الشرطة بأنهم "يساريون ويخدمون اليسار"، وقال إسماعيل، الذي تتولى اللجنة البرلمانية التي يرأسها مهمة مراقبة عمل الشرطة الإسرائيلية، إن رئيس قسم التحقيقات، ماتي تسحاق، "يجمع المعلومات ويعدّ الملفات، بدوافع سياسية"، مشيراً إلى أن رئيسي قسم التحقيقات السابقين، موشي مزרחي ويوفاف سيفلوفيتش، قد انخرطوا في العمل السياسي بعد اعتزالهما مناصبهما، إذ انضم الأول إلى حزب "العمل"، بينما انضم الثاني إلى حزب "يوجد مستقبل"، وأضاف: "ثمة شكوك كبيرة بأن اعتباراتها قد تأثرت بأرائها اليسارية!"

جنائية»، فيما تحفظ النائب العام، شاي نيتسان، والمستشار القانوني، مندلبليت، اللذان استبعدا البعد الجنائي في مضمون المحادثات بين نتنياهو وموزيس. وأشارت الأنباء أيضاً إلى أن الشرطة «توصلت، منذ أسابيع عديدة، إلى الاستنتاج بأنه لا مفر من الانتقال إلى تحقيق جنائي علني» وأن ممثلي الشرطة حاولوا إقناع مندلبليت بذلك، لكنه رفض، حتى اضطر أخيراً إلى إصدار تعليماته إلى الشرطة بالشروع في إجراء تحقيق جنائي علني مع نتنياهو تحت طائلة التحذير.

وأوضح مندلبليت في بيان خاص أصدره بعد جولة التحقيق الثانية مع نتنياهو، يوم الخميس الماضي، أن «المعلومات وصلت قبل ثلاثة أشهر كشبهات أولية، ومنذ ذلك الحين بذلت شرطة إسرائيل جهوداً كبيرة لاستيضاح الأمر وجمع الأدلة. وخلال الشهر الأخير، تجمعت أدلة غيرت خارطة الأدلة في هذا السياق، مما استدعى إجراء تحقيق تحت طائلة التحذير».

وبينما نقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن وصفتهم بـ «مقربين من نتنياهو» قولهم إن «نتنياهو كان متفاجئاً جداً». بعد التحقيق معه للمرة الثانية، مساء الخميس الماضي، لأنه «لم يكن يتوقع هذا»، قال نتنياهو، من جهته، لـ «طاقم وزراء الليكود»: «ما يمكنني قوله لكم إنني أعرف الآن عما يدور الحديث، وعليه أؤكد لكم، بثقة تامة: إن يصلوا إلى أي شيء، لأن ليس ثمة شيء!»

واعتبر نتنياهو أن التحقيق معه «يُندرج ضمن محاولات متواصلة ومرفوضة من جهات إعلامية تمارس الضغوطات على المسؤولين في أذرع تطبيق القانون في البلاد، إلا أن هذه المحاولات ما هي إلا بالونات لاستهلاك الإعلامي»، على حد تعبيره. وكرّر توجهه إلى قيادات أحزاب المعارضة وطالبها بـ «التريث وعدم الاحتفال، لأن ليس ثمة ما يدعو إلى الاحتفال»، منها وإلى أن «تغيير الحكم يكون من خلال الانتخابات وماهياً اقتراع».

وإحدى أسبابه، في جلسة لكتلة «الليكود» في الكنيست، بأنه «يتعرض للملاحقة» بسبب سياسته وأضاف: «صدقوني، لو كنت أتبنى سياسة أخرى مغايرة لغمروني بالعناق والمحبة، أنا وزوجتي» «وهو ما كرره محاميه، يعقوب فاينبروت، أيضاً حين قال إن «رئيس الحكومة يتعرض لهجوم متواصل!»

في المقابل، شدد خبراء قانونيون على أنه إذا ما تأكد من موزيس ونتنياهو حوالاً خفض مستوى المنافسة من جانب صحيفة «إسرائيل اليوم» مقابل تحسين التغطية الإعلامية عن نتنياهو في صحيفة «يديעות أحرونوت»، فليس ثمة شك في أن الأمر يشكل مخالفة جنائية واضحة. وقال المعلق القانوني في صحيفة «هآرتس»، يوفال يوعاز، إن «العلاقة بين رئيس الحكومة، نتنياهو، وناشر صحيفة «يديעות أحرونوت»، أرنون موزيس، الذي يقوم أيضاً بمهمة المحرر المسؤول في الصحيفة، كما وثقتها التسجيلات المتوفرة لدى الشرطة، هي علاقة رشوة واضحة لا لبس فيها. إنها علاقة راس ومرتش، سواء كانت الصيغة المترحة، أو التي تم الاتفاق عليها بينهما، قد خرجت إلى حيز التنفيذ في نهاية الأمر أم لا».

ونوّه يوعاز أن تحليله هذا يستند إلى قرارات حكم قضائية سابقة ضده في قضايا مماثلة.

وزّاء المعلق أوري مسجاف، في «هآرتس»، أن «رئيس الحكومة سيواصل الادعاء بأن لا شيء في هذه الملفات كلها، لكن ما تكشف حتى الآن، وخاصة في التسجيلات، من شأنه التعجيل في سقوط نتنياهو وحكومته، إذ يبدو أن عهد نتنياهو قد بلغ نهايته، من الناحيتين الجماهيرية والقضائية». وقال مسجاف إنه «إذا ما تأكد أن هذه التسجيلات قد وضعت على طاولة المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، والنائب العام للدولة، شاي نيتسان، منذ أشهر طويلة، فقد خانا الأمانة والثقة بصورة لا تفتخر». ولذلك فإن المواطنين في إسرائيل «يستحقون رفع مندلبليت ونيتسان أيديهم عن معالجة هذه القضايا».

ونقل بن كسببت، في «معاريف»، عن «مصادر

جانب الصحيفة الأوسع انتشار في الدولة»، ومن بين ما قيل في اللقاء بين الرجلين، كما نشر موقع «واله الإسرائيلي»، أن موزيس قال لنتنياهو: «سوف أدلكم في الصحيفة (يديעות أحرونوت) إذا ما ساعدتني في قانون «إسرائيل اليوم»، وعلى ذلك رد نتنياهو بالقول: «سيكون الأمر على ما يرام»، ونقلت صحيفة «ذي ماركر» عن «مقربين من موزيس» قولهم إنه صرح أمامهم بأن «نتنياهو وعدني بعدم إصدار «إسرائيل اليوم» في نهاية الأسبوع».

ونقلت «هآرتس» عن وصفتهم بأنهم «سياسيون عملوا إلى جانب نتنياهو»، أن الأخير «يعاني خلال السنوات الأخيرة من بارانويا موزيس»، إن أنه «مقتنع بأن في حوزة ناشر صحيفة يديעות أحرونوت خزنة تحتوي على ملفات تتعلق بسياسيين إسرائيليين» وبأنه «يستغل هذه الملفات لتجنيد هؤلاء السياسيين ودفعهم إلى العمل من أجل إسقاط نتنياهو».

وكان أمينون أبراموفيتش، المعلق في القناة التلفزيونية الثانية، قد كشف أنه «عشية انتخابات ٢٠٠٩، جلس نتنياهو مع أحد معارفه وسأله: هل تملك تأثيراً على أرنون موزيس؟ أريدك أن تستوضح لي هل سيكون مستعداً لتحمين العلاقات بيننا إذا ما قمت بإغلاق صحيفة إسرائيل اليوم».

وقالت القناة التلفزيونية العشرة إن لقاء نتنياهو وموزيس جرى بمبادرة وسيطين» وإن خلفية هذا اللقاء كانت «طلب نتنياهو من صحيفة «يديעות أحرونوت» التكنم على معلومات وصلت إليها ابنه البكر، يائير». وخلال اللقاء، طرح موزيس فكرة تغيير موقف الصحيفة باتجاه التغطية الإعلامية الإيجابية عن نتنياهو «مقابل إغلاق ملحق نهاية الأسبوع في صحيفة إسرائيل اليوم».

لكن الحرب بين نتنياهو وموزيس تجددت بعد بضعة أشهر من فشل المفاوضات بينهما في العام ٢٠٠٩، بل تصاعدت حدتها وشهدت احتداماً كبيراً وواضحاً. وفي نهاية العام ٢٠٠٩، مع بداية فترة حكومة نتنياهو الثانية، أصدرت صحيفة «إسرائيل اليوم» ملحقاً أسبوعياً وزعته بمئات آلاف النسخ، مجاناً، فردّت صحيفة «يديעות أحرونوت» بنشر سلسلة من التحقيقات الصحافية الانتقادية عن نتنياهو ووزير دفاعه آنذاك، إيهود باراك، ثم بتجنيد عدد من أعضاء الكنيست لتقديم مشروع قانون خاص تحت عنوان «تطوير وحماية الصحافة المكتوبة في إسرائيل»، يرمي إلى إغلاق صحيفة «إسرائيل اليوم»، من خلال حظر توزيع صفح مجانية في إسرائيل، وقد أقر الكنيست مشروع القانون هذا بالقرارة التمهيدية يوم ٢٠١٢/١١/٢٠١٤، وهو ما دفع نتنياهو آنذاك إلى تبكير موعد الانتخابات البرلمانية في إسرائيل، فأقر الكنيست يوم ٢٠١٢/١٢/٢٠١٤، بالقرارة الأولى، مشروع قانون لحل الكنيست وتبكير موعد الانتخابات.

وكشف الصحافي بن كسببت، في صحيفة «معاريف»، عن هوية الشخص الذي قام بتسجيل المحادثة بين نتنياهو وموزيس، طلب من نتنياهو شخصياً. وقال إن هذا الشخص هو آري هارو، رئيس طاقم ديوان نتنياهو للحكومة، نتنياهو، سابقاً، وإن التسجيل ضُبط، ضمن مواد وثائق عديدة أخرى، خلال تفتيش أجرته الشرطة في منزل هارو، على خلفية شبهات بتورطه في مخالفات غش واحتيال.

مخالفة جنائية أم «قضية جماهيرية»؟

هذه المعلومات الموثقة، بالصوت، كانت قد وصلت إلى طاولة المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، قبل أشهر عديدة، كما أشرنا. لكن مندلبليت، الذي يعتبر «رجل نتنياهو» (نتنياهو هو عينه سكرتيراً للحكومة منذ ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٦)، ثم عينه مستشاراً قانونياً للحكومة، ابتداءً من شباط ٢٠١٦)، قرر التكنم على المعلومات طوال بضعة أشهر حتى اضطر إلى الإعلان، قبل أسبوعين تقريباً، أن «القضية خطيرة من الناحية الجماهيرية وحدية من الناحية الجنائية».

وأشارت الأنباء إلى تباين في المواقف بين طاقم وزارة العدل الذي بحث المعلومات، فقد قدم المحامي أوري كروب وجهة نظر قانونية أكد من خلالها أن مضمون ونشر المحادثات بين نتنياهو وموزيس «يؤكد وجود عناصر

قد اضطر إلى الاستقالة من منصبه حيال خضوعه لتحقيقات جنائية، إنتهت لاحقاً بإدانته وبغرض عقوبة السجن الفعلي عليه، جراء تورطه في مخالفات فساد ورشاوى. وفي أعقاب استقالة أولمرت، جرى تقديم موعد الانتخابات البرلمانية في إسرائيل والتي تمخضت عن عودة نتنياهو إلى سدة الحكم.

«ملف ٢٠٠٠» وتسجيلات الإدانة!

كشف موقع صحيفة «غلوبس» بأن طاقم الوحدة القطرية للتحقيقات في قضايا الغش والاحتيال سيقوم بالتحقيق مع ثلاثة رجال أعمال كبار آخرين في قضية «ملف ٢٠٠٠» خلال اليومين القادمين، على أن يتم بعد ذلك التحقيق مع نتنياهو للمرة الثالثة. وأضاف الموقع، نقلاً عن «مصدر مطلع في هذه القضية»، أن رجال الأعمال الثلاثة «كانوا وسطاء بين أرنون موزيس ونتنياهو وكان من المفترض أن يتخذوا قرارات في الموضوع».

ويأتي هذا التطور بعدما كشف النقاب عن تسجيلات لمحادثات بين نتنياهو، كرئيس للحكومة ووزير للاتصالات، وبين ناشر يديעות أحرونوت، وصاحب موقع «واي نت»، أرنون (نونى) موزيس، في مركزها مساوماً بيننا إذا ما قمت بإغلاق متبادلة: «تهدئة الأجواء - نتنياهو يمارس نفوذه لتقليص انتشار صحيفة «إسرائيل اليوم» (يسرائيل هيوم) المجانية، التي يملكها صديقه الثري اليهودي شيلدون أدلسون و«تعتبر صحيفة نتنياهو»، بما في ذلك وقف إصدار ملحقها الأسبوعي بل وحتى وقف إصدارها في نهايات الأسبوع نهائياً، مقابل انتقال «يديעות أحرونوت» و«واي نت» من موقع العداء لنتنياهو إلى موقع مؤيد في التغطية الإعلامية».

وأفادت المعلومات الصحافية بأن الحديث يجري عن اتصالات مستمرة بين الطرفين، بما في ذلك لقاءات عديدة جرت بينهما خلال السنوات الأخيرة، ابتداءً من العام ٢٠٠٩، عشية الانتخابات البرلمانية التي جرت في ذلك العام وأعدت نتنياهو، على رأس «الليكود»، إلى سدة الحكم في إسرائيل، علماً بأن «الحرب الشعواء» بينهما بدأت منذ العام ١٩٩٦.

وعلم أن اللقاء الأخير بين نتنياهو وموزيس، والذي تم تسجيل وقائعه، جرى في شهر كانون الأول من العام ٢٠١٤، بمبادرة لنتنياهو نفسه، وذلك بعد وقت قصير من إقرار الكنيست لمشروع قانون خاص (بمبادرة لنتنياهو نفسه) لحل الكنيست وتبكير موعد الانتخابات بالقرارة التمهيدية، في تشرين الثاني ٢٠١٤، على خلفية إقرار مشروع قانون إسرائيل اليوم، بالقرارة الأولى. وبقراءة حل الحكومة والكنيست وتبكير موعد الانتخابات، نجح نتنياهو في لجم مشروع «قانون إسرائيل اليوم» وإجهاضه.

وكان تسجيل هذه المحادثة قد وضع على طاولة المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، قبل أشهر عديدة، وكان في صلبها، بحسب الشبهات، أدلة تثبت محاولة لإبرام صفقة «هات وخذ»، يحصل نتنياهو في إطارها على دعم صحيفة «يديעות أحرونوت» وموقع «واي نت» عشية الانتخابات البرلمانية المنتظرة آنذاك، مقابل استخدام نفوذه لتقليص انتشار صحيفة «إسرائيل اليوم» المجانية، وخاصة في نهايات الأسابيع، مما يعني تحقيق رجل الأعمال موزيس أرباحاً تقدر بأموال طائلة. والمعروف أن «إسرائيل اليوم»، التي أصدرها رجل الأعمال الأمريكي شيلدون أدلسون، من أجل خدمة صديقه المقرب، نتنياهو، شخصياً ومباشرة، ابتداءً من تموز ٢٠٠٧، توزع مجاناً حتى أصبحت ابتداءً من العام ٢٠١١ الصحيفة اليومية الأوسع انتشاراً في إسرائيل عامة، فاحتلت موقع الصدارة مكان صحيفة «يديעות أحرونوت» وأصبحت المناقش الرئيسي لها فكبتتها تراجعاً كبيراً وحاداً وخسائر مالية فادحة.

ونقلت الأنباء عن موزيس أنه «كان واثقاً بأن الصفقة مع نتنياهو ستنتفخ صحيفة يديעות أحرونوت»، التي تعرضت لأزمات مادية جديّة جراء انتشار صحيفة «إسرائيل اليوم» المجانية. وفي المقابل، كان نتنياهو يستعد آنذاك لخوض معركة انتخابية قاسية يطمح أن تعيده إلى سدة الحكم، فأراد «إحباط هجومات وانتقادات ضده من

كتب سليم سلامة:

ثمة سؤالان مركزيان يطرحان الآن حيال تعرق التحقيقات الجنائية مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وتشعبها في قضايا فساد سلطوي مختلفة، هما: هل ستُغضي هذه التحقيقات، أو جزء منها على الأقل، إلى تقديم لائحة اتهام جنائية (واحدة على الأقل، أو أكثر) ضد نتنياهو، مع الأخذ في الاعتبار أداء المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، في هذه القضايا ومحاولاته الواضحة للتستر والتسويف، وهو الذي يعتبر «رجل نتنياهو»؟ وهل سيستطيع نتنياهو الصمود أمام هذه التحقيقات والضجة الجماهيرية الواسعة ومواصلة التمسك بمنصبه في رئاسة الحكومة، أم سيضطر إلى الاستقالة مما يعني حل الحكومة وتبكير موعد الانتخابات البرلمانية في إسرائيل؟ ويطرَح هذان السؤالان بقوة كبير على الأذن، تحديداً، بعد الكشف عن تفاصيل القضية الجديدة، التي أطلق عليها اسم «ملف ٢٠٠٠» وفي مركزها التسجيلات التي توثق محاولات نتنياهو استغلال سلطته، كرئيس للحكومة ووزير للاتصالات، كما صدقته مع مالك صحيفة «إسرائيل اليوم» («يسرائيل هيوم»، من أجل المحافظة على منصبه وعلى حكمه، وهي القضية التي تُضاف إلى قضيتين سابقتين، إحداها التي أطلق عليها اسم «ملف ١٠٠٠» (وموضوعها الحصول على عطايا وهدايا بمبالغ طائلة من رجال أعمال مختلفين - إقراراً عنها على ص ٣) والثانية المعروفة باسم «قضية الغواصات»، وموضوعها شراء غواصات حربية من شركة ألمانية، خلافاً لموقف قادة الجيش والقوى الأمنية المختصة، فيما كان محاميه الشخصي وقريبه، دافيد شيمرون، محامياً للوسيط الذي مثل الشركة الألمانية!

وإذا كانت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية قد اعتبرت أن تعاملات التحقيقات مع نتنياهو، وخاصة في أعقاب ما تكشف عن قضية «ملف ٢٠٠٠»، تشكل «هزة أرضية سياسية»، وتثير «عاصفة جماهيرية»، فقد رأت أوساط أخرى أن قضية «ملف ١٠٠٠» هي القضية المركزية والأكبر خوزرة، وفي كلتا الحالتين، ينبغي التنويه إلى أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ دولة إسرائيل التي يجري فيها تحقيق جنائي تحت طائلة التحذير مع رئيس حكومة، إبان إشغال منصبه، إلى جانب التحقيق، حتى الآن، مع عشرات الشهود والمتورطين، الذين أدلى بعضهم إفادات فقط، بينما خضع بعضهم الآخر للتحقيق الجنائي تحت طائلة التحذير.

واعتبر الصحافي بن كسببت («معاريف»، أمس الإثنين) أنه «خلفاً لكل ما يُنشر، ليست هنالك «قبيتان» يجري التحقيق فيهما بشأن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وإنما هنالك سلسلة طويلة من القصص والخيط التي تفرعت وتشعبت إلى عدد كبير جداً من التحقيقات، بعضها قيد المعالجة الآن وبعضها الآخر انتهى إلى طريق مسدود»، ورجح كسببت، استناداً إلى «مصادر عيمة جداً كما وصفها»، أن «الطريق لا تزال طويلة ومعقدة»، خلافاً للتقديرات بأن الأمر سينتهي في غضون أسابيع قليلة». وعزا كسببت هذا الترجيح إلى أداء المستشار القانوني للحكومة، مندلبليت، الذي «لم يُثبت أنه يقرر ويعمل بالسرعة المطلوبة واللازمة (خلفاً لوعوده وتعهدهات)، ولذلك سيخيب الأمر إلى أشهر عديدة من التحقيقات، تليها فترة طويلة من التلكؤ والتردد!»

من جهتها، قدرّت مصادر رفيعة في الشرطة الإسرائيلية، طبقاً لما نشرته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، بأن التحقيقات مع نتنياهو - في مختلف القضايا والشبهات - سوف تنتهي «في غضون أسابيع معدودة»، وقالت هذه المصادر - حسبما نقل مراسل القناة التلفزيونية الثانية، مثلاً - إن تقديرهم هذا ينطلق من حقيقة أن طواقم التحقيق «لا تحتاج إلى استيضاح الحقائق والتفاصيل، إذ لا خلاف عليها ولا ينكرها نتنياهو نفسه، إنما الخلاف هو على تفسير هذه الحقائق ودلالاتها».

وللتذكير، فقد كان رئيس الحكومة السابق وسلف نتنياهو في هذا المنصب، إيهود أولمرت،

قراءة ما بعد كولونيلية

في القومية والديانة والإثنية

يهودا شنهاف شهرباني

اليهود العرب

الترجمة عن الانكليزية: ياسين السيد



اليهود الشرقيون في إسرائيل: من حكم "مباي" إلى عصر نتنياهو!



مناحيم بيغن في صورة تعود للعام ١٩٧٧، مشاركاً في عيد الميمونة الخاص باليهود الشرقيين في إسرائيل.

عظمى. غير أن المواضيع العنينة والمعيّنة المطروحة على الأجندة في إسرائيل ما زالت تتمثل في الولاء للصهيونية واليهودية وكيفية السيطرة على الفلسطينيين - تماماً مثل جدل الصالونات في وارسو قبل مئة عام - وبما أن هذه هي الخيارات، فقد اختار اليهود الشرقيون التعاون مع سلطة القائم لهم أقل قليلاً من السابق.

إن ما يساعد كثيراً سلطة اليمين يتمثل في نقطة المقارنة لليهود الشرقيين بين ما كانوا يمتلكونه حين وصلوا إلى البلاد في السنوات الأولى بعد قيام الدولة وبين ما يمتلكونه الآن. غير أن هذه الرؤية تشكل وجهة نظر مشتركة لسائر اليهود في إسرائيل تقريبا، فإذا ما نظرنا إلى توزيع المكنة والثراء الإثنيين، فسوف نجد أن الصهيونيين الأشكناز مروا بثورة لا مثيل لها من حيث السرعة في التاريخ البشري، إذ تحولوا بين ليلة وضحاها من لاجئين ملاحقين من أوروبا الشرقية مروا بويلات فظيعة، إلى الطبقة المهيمنة في الدولة التي أقاموها مكتسبين ثراء وقوة هائلتين، كما أنهم تكييفوا بسرعة كبيرة جدا مع مصيرهم الجيد، وقد حدث لهم ما يوصف بصورة عامة في تجارب علم النفس الاجتماعي: فأولئك الذين يفوزون بمعظم النطاق في اللعبة (التي زحمت الكفة فيها خلف لكواليس لصالحهم) يطورون قناعة مؤداها أن فوزهم كان لكونهم جيدين ومؤهلين أكثر من الآخرين. ولذلك ثمة تلازم بين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي وبين تأييدهم المتعصب للصهيونية التي صنعت لهم معجزة وانقذتهم.

في المقابل فقد أقتلع اليهود الشرقيون من بلدانهم رعاية وتحت غطاء الصهيونية ذاتها واضطرت غالبيتهم للتخلي عن ممتلكاتها ومكانتها الاجتماعية ليتحول هؤلاء اليهود الشرقيون إلى فقراء، ولقد كان هؤلاء يخضعون في إسرائيل لنظام حكم متشدد، كان فيه وجودهم أو بقاؤهم منوطا بالاقتصاد المركزي وبمنظمات حزب السلطة مثل الهستدروت على سبيل المثال.

هناك ميل لدى الطبقة السياسية الإسرائيلية نحو مناقشة مسألة لماذا لا يصوت الشرقيون لأحزاب غايتها تحقيق العدالة الاجتماعية. فالشرقيون ما زالوا يتموضعون جزئياً في الطبقات الدنيا جنباً إلى جنب مع العرب والمثنتين المزمتمتين «الحرديديم» والمهاجرين الجدد من إثيوبيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا. ويميل التفكير الانتقادي للشرقيين في الطبقات الدنيا إلى الاعتقاد بأن اليهود الشرقيين سوف يتظلّمون، بسبب توضعهم في المجتمع الإسرائيلي، بمسورة أوتوماتيكية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وليس إلى تكريس النظام الرأسمالي. غير أن إسرائيل ليس فقط لا يوجد فيها حزب يهودي غير نيو- ليبرالي، بل إن الذين يزعمون بهذا الادعاء يصدقون تهرات الأحزاب التي تدعو نفسها «يسار»، هذا بينما لا يصدق اليهود الشرقيون ذلك.

إن الأحزاب العربية المتماهمة مع العدالة الاجتماعية ليست صهيونية وإنما متماثلة مع المواطنين العرب، ولا وجود في التاريخ لمثال يتعاون بموجبه مستضعفون مع مستضعفين آخرين، ولا سيما في دولة تعاقب بموجب قوانينها حتى على الانحراف عن أيديولوجيتها. هذا الفهم المغلوط ينبع بالنسبة لمعظم الأشكناز بل وبالنسبة للكثيرين من اليهود الشرقيين الذين نشأوا وتربوا في إسرائيل، من جهل تاريخي أساسي. فقد رسخت في إسرائيل الرؤية القائلة بأن حياة اليأس والفقر التي عاشها اليهود الشرقيون في عهد المعسكرات المؤقتة («المعبروت») هي الوضع الطبيعي الذي عاشوه على مر الأجيال في الشرق إبان القرون الوسطى، وقد أقام فيما وراء جبال الظلمة، يهود شرقيون فقراء وجهلة عملوا في الزراعة إلى أن أتت الصهيونية الأشكنازية والمحاربة وانقذتهم في عمليات من طراز «عملية عنتيبة» وارتقت بهم إلى العصرية. ولذلك إذا كان الشرقيون هم «الفقراء» فإن من المتوقع منهم ألا يصوتوا لحزب يؤيد الأغنياء علنا. غير أنه اتضح، وبعد قرابة سبعين عاما في إسرائيل، بأنه لم تتوطد بعد لدى اليهود الشرقيين وجهة نظر أو رؤية طبقية بروليتارية، وعلى الرغم من أن أكثرية الشرقيين التي نشأت وترعرعت في إسرائيل، قبلت في نهاية المطاف وجهة النظر الصهيونية بشأن التفوق الأشكنازي، إلا أن روح المبادرة والتجارة التي وسمتهم في وطنهم القديم لم تخب أو تزوي داخلهم حتى الآن.

(*) كاتبة المقال صحافية وسيناريست ومعدة برامج في التلفزيون الإسرائيلي. كما أنها من مؤسسي حركة «القوس الشرقي» الديمقراطية التي تعنى بقضايا وأوضاع اليهود الشرقيين في إسرائيل. المصدر: شبكة الانترنت. ترجمة خاصة: سعيد عياش.

مما جعلهم يلجأون في حينه إلى حزبي «الديمقراطية والتغيير - داش» و«الليكود».

على الرغم من ذلك، فقد رسخ في الوعي الإسرائيلي كما لو أن تغيير السلطة جرى من أجل دفع فكرة «ارض إسرائيل الكاملة» التي تبناها أتباع حركة «غوش إيمونيم». وقد تناول عالما الاجتماع د. نسييم ليثون وأوري كوهن في بحثهما المثير هذه الإزدواجية اللغوية، أو السفسطة الكلامية الصهيونية في ديناميكيا حركة «حيروت» في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حين سعى ناشطون شرقيون بصورة منهجية الى دفع مركز الحزب لمناقشة وبحث «المشاكل الداخلية»، أي الوضع الاقتصادي - الاجتماعي، بينما أصر مناحم بيغن على أولوية «المشاكل السياسية»، أي «وحدة وسلامة أرض إسرائيل». ومع أن الشرقيين لعبوا دورا مهما ورئيسيا في حدث استبدال النخب («انقلاب» العام ١٩٧٧)، إلا أن الذين أثاروا ووجنوا الفوائد هم أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى وربالات الصناعات العسكرية (ومن ضمن ذلك صناعات الهلي تلك) ومعهم رجال واتباع تيار الصهيونية الدينية، الذين انتقلوا من طبقات الهامش والوسط في المجتمع الإسرائيلي إلى الطبقات والشرائح العليا وإلى قيادة الدولة. هذه المكنة لم ينتقل إليها سوى قلائل من اليهود الشرقيين، ومن ناحية عملية فإن من يقف خلف الحديث عن أمن المواطنين اليهود في إسرائيل والدعوة إلى «استيطان أرض إسرائيل»، هي الصناعات العسكرية والأمنية، التي تشكل مصدرا مهما لثراء شريحة واسعة في إسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، ووفقا لشلومو سبيرسكي فقد حققت الصناعات العسكرية قفزة في الأوضاع والمكانة الاقتصادية للطبقة المتوسطة في إسرائيل. في حين ظلت مدن وبلدات التطوير في الخلف مع صناعات النسيج.

لقد تحولت إسرائيل إلى إمبراطورية عسكرية قوية (في الشرق الأوسط)، غير أن جيشها لم يقاتل، منذ حرب «يوم الغفران» (تشرين الأول ١٩٧٣) في مواجهة جيش آخر، باستثناء ملحق الصدام المحدود مع الجيش السوري خلال حرب لبنان الأولى (حرب العام ١٩٨٢). ولا تواجه إسرائيل أي تهديد على الإطلاق على الرغم من تصريحات التخويف التي يظلمها بنيامين نتنياهو من حين إلى آخر. مع ذلك تعتقد أكثرية الإسرائيليين، بتأثير وإيحاء من السلطة الحاكمة على الدوام، أن إسرائيل مهددة بضعيفة وأن «العالم كله ضدنا ويكرهنا». بينما نجد في الواقع أن غالبية دول العالم تتعلم من إسرائيل وتسعى جاهدة إلى قمع منظمي حملة المقاطعة الدولية ضدها.

في العام الأخير وبعد زوال خطر التهديد الإيراني أعلن نتنياهو للمرة الأولى بأن إسرائيل أضحت قوة عظمى، وبطبيعة الحال كانجز حقه هو ذاته، وذلك بدون أن يقر بأن إسرائيل لم تعد تواجه تهديدا وجوديا. أي أن رئيس الوزراء احتفظ لنفسه بسلاح التخويف المواطنين. هذه العقدة سبق أن كتبت عنها فيما مضى، غير أن عقلية الضحية اليهودية تجد تعبيراً لها أيضا في موضوع لثراء. فالسلطة لا تصارع المواطنين أبدا بشأن مستوى ثراء إسرائيل وبالتالي من السهل جدا إقناع اليهود أنهم فقراء ومساكين ومهددون. وإذا ما سئل مواطنون في الشارع فإنهم يقولوا، كحال سكان الولايات المتحدة مثلا، بأنهم يقيمون في دولة غنية وقوية، ذلك لأن التحدد عن ثراء أو غنى الدولة بصورة علنية يعتبر إخلالا بشيخرات إسرائيلية، كما عثر عن ذلك رون دريمر، معبوث نتنياهو إلى الولايات المتحدة، والذي كان قد اشتكى من أن استخدام كلمة رأسمالي في إسرائيل يشكل شتمية، تماما مثل استخدام كلمة «اشتراكي» في الولايات المتحدة. و فقط في السنوات الأخيرة أخذ يتسرب إلى وسائل الإعلام موضوع ثراء إسرائيل، وذلك في أعقاب حراك الاحتجاج الاجتماعي في صيف العام ٢٠١١. لكن هذا الموضوع اقتصر وحول بصورة غير مباشرة في التصريحات والأقوال الانتقادية الموجهة للسلوك غير الأخلاقي والفساد للشرائح العليا في المجتمع الإسرائيلي. ذلك لأنه إذا ما توفّر وعي لدى السكان حول دولة غنية، فإنهم سيبدأون بالمطالبة بتوزيع عادل أكثر للثروة.

غايات التكتّم على سر الثراء!

إن التكتّم على سر الثراء من قبل المتنفذين في الحكم لا يشكل خدعة أو حيلة تقتصر على إسرائيل. ففي إنكلترا أيضا أكد اليمين المحافظ طوال عهد ديفيد كامبرون على ضرورة «التواضع» والإفان الدولة ستعلن إفلاسها داعيا إلى إتباع سياسة التقشف، وذلك على الرغم من أن بريطانيا دولة غنية وقوة سياسية عظمى. مؤخرا أخذ رئيس الوزراء نتنياهو، الذي يتباهى كثيرا بالمنجزات الاقتصادية التي تحققت أثناء فترة حكمه، يتحدث بصورة غير مباشرة عن الثراء، غير أنه يراوغ دائما مقلصا هذا الثراء بقوله إن سياسته نجحت وإن إسرائيل تحولت بفضلها إلى قوة اقتصادية

(ملف ١٠٠٠) «ضد نتنياهو:

عطايا وهدايا بمبالغ طائلة!

إلى جانب «ملف ٢٠٠٠» (اقرأ عنه على ص ٢) لا يزال «المحفص» جاريا في قضية الامتيازات والمناقص الشخصية التي حصل عليها نتنياهو من رجال أعمال مختلفين، والتي تبلغ قيمتها المالية مئات آلاف الشواكل، وفق تقديرات الشرطة. وتشمل هذه القضية (التي أطلق عليها اسم «ملف ١٠٠٠»)، مثلاً، طلب نتنياهو من رجال أعمال أثرياء، من بينهم منتج الأفلام السينمائية في هوليوود أرنون ميلتشين (وهو مواطن إسرائيلي)، شراء هدايا وأغراض ثمينة جدا له ولزوجته، سارة، مقابل تدخل نتنياهو لدى وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، لحل مشكلة تتعلق بمنح ميلتشين تأشيرة أميركية. وكشفت الأنباء، وفقا لمصادر الشرطة الإسرائيلية، أن السلطات الأميركية اشترطت على ميلتشين تجديد تأشيرة العمل في الولايات المتحدة بشكل سنوي، بدلا من مرة واحدة كل عشر سنوات، وذلك بعد الكشف عن دوره الواسع في المشروع النووي الإسرائيلي.

وأضافت المعلومات أن نتنياهو تحدث مع كيري في هذا الموضوع ثلاث مرات خلال العام ٢٠٠٤ وطلب منه حل مشكلة تجديد تأشيرة ميلتشين سنويا من خلال منحه تأشيرة لمدة عشر سنوات، وهو ما تم بالفعل في وقت لاحق.

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية قد كشفت عن أن نتنياهو زار ميلتشين في منزله في مدينة هرتسليا أربع مرات خلال أسابيع قليلة في شهر آب ٢٠١٥ وأن رئيس حزب «المعسكر الصهيوني»، إسحاق هيرتسوغ، قد شارك في أحد تلك اللقاءات. وفي حينه، ادعى هيرتسوغ بأن اللقاء الذي شارك فيه في منزل ميلتشين كان لقاء جماعيا شاركت فيه مجموعة من الأشخاص، لكن كاميرات الأمان المثبتة في المنزل أثبتت أن اللقاء ضم نتنياهو وميلتشين وحدهم فقط. وقد ورد اسم ميلتشين آنذاك في سياق الحديث عن الاتصالات التي جرت بين هيرتسوغ ونتنياهو في محاولة لتشكيل حكومة «وحدة وطنية» يشارك فيها «المعسكر الصهيوني».

ومن المعروف أن ميلتشين يتمتع بعلاقات وثيقة وحميمة مع عدد من السياسيين الكبار في إسرائيل، من بينهم رئيس الدولة السابق شمعون بيريس، ورئيس حزب «يش عتيد» (يوجد مستقيل، يائير لبيد، الذي أشغل منصب وزير المالية في حكومة نتنياهو السابقة وكان قد عمل من قبل مديرا لإحدى الشركات التجارية التي يمتلكها ميلتشين. كما ورد اسم ميلتشين، أيضا، في سياق الحديث عن تجارة الأسلحة وعن صفقات أمنية، إذ أفادت تقارير إعلامية أجنبية بأنه كان وكيلاً وممثلاً لمؤسسة العلاقات العلمية» في وزارة الدفاع الإسرائيلية وساعد، في إطار مهمته هذه، في امتلاك معدات لصالح المشروع النووي الإسرائيلي.

وتشتبه الشرطة بأن ميلتشين زود نتنياهو، بناء على طلب الأخير وزوجته، طوال ٧-٨ سنوات، بكميات كبيرة من السجائر الفاخر وزجاجات الشمبانيا وغيرها من المشروبات الكحولية والهدايا بكلفة إجمالية تصل إلى مئات آلاف الشواكل! وإضافة إلى هذا كله، نشر أن ميلتشين جند لنتنياهو مستشارا استراتيجيا أميركيا «يقدم خدماته السرية لنتنياهو منذ بضع سنوات، مجانا دون أي مقابل»!

ويشمل «ملف ١٠٠٠»، أيضا، شبكات بشأن حصول نتنياهو وأبناء عائلته (زوجته وأبنائها) على هدايا وامتيازات ثمينة، وكذلك على وجبات فاخرة، بقيمة إجمالية تبلغ عشرات آلاف الشواكل من رجل أعمال استرالي يدعى جيمس باكر. وتقول الشبهات إن هذه الوجبات الفاخرة كانت تصل إلى منزل عائلة نتنياهو في مدينة قيسارية. كما تشمل، أيضا، استخدام نتنياهو وابنه البكر يائير شققا فاخرة جدا يملكها باكر في إسرائيل وغيرها من الدول. علاوة على تمويل رحلات جوية خاصة ليائير نتنياهو وعطل نقاهة في فنادق فخمة في دول مختلفة. وإلى جانب ذلك، زود باكر نتنياهو وزوجته بتذاكر مجانية لحضور حفلات للمغنية الأميركية ماريا كاري، التي كان باكر متزوجا منها.

وفي نهاية أيلول ٢٠١٥، رافق يائير والده إلى جلسة الهيئة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وهناك، نزل يائير في فندق فخم في المدينة، هو الفندق الدائم الذي ينزل فيه باكر منذ إن جاز يائير مجموعة من الغرف، على حساب باكر. وقد شارك باكر في إعداد الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما انضم إلى الوفد الإسرائيلي الذي شارك في تلك الجلسة، إذ يظهر في الصور وهو يجلس في منصة الضيوف، إلى جانب سارة ويائير نتنياهو!

منذ الصياغة في القاعة التلفزيونية العاشرة، عن لقاء عقده الحماي يعقوب فاينروت، حماي جيمس باكر (وحماي بنيامين نتنياهو أيضا)، مع وزير الداخلية أرييه درعي من أجل منح باكر إقامة دائمة في إسرائيل، بغية الحصول على امتيازات ضريبية تمنحها السلطات الإسرائيلية لرجال أعمال أثرياء يهاجرون إلى إسرائيل.

وأفاد دروكر بأن ميلتشين وياكر، وهما صديقان حميمان وشريكان في عدة مصالح ومشاريع تجارية، يشغلان عضوية مجالس الإدارة في شركات تعمل في جزر البهاما، التي تشكل «ملجأ ضريبيا»، وبأنهما نظما معا «حفلة خاصة» لنتنياهو في فيلا فاخرة في لوس أنجلوس في العام ٢٠١٤. وقال الصحافي بن كسبيت إن ميلتشين هو الذي كان غراب التعارف والصداقة بين باكر ونتنياهو.

وقال حماي نتنياهو، يعقوب فاينرود، إنه «ليس ثمة في هذه القضية طرف مخالفة جنائية، إطلاقا»، مضيفا أن «كل عاقل يعرف أنه ليس ثمة ما يمنع قيام صديق بمنح صديقه هدايا، أي كان نوعها». وأضاف فاينرود أنه «سمع أجوبة نتنياهو خلال التحقيق وحين نُشر هذه الإجابات سيتضح للجميع أنها لا تنطوي على أي شك بوجود مخالفة جنائية».

وأفاد المعلق في القناة التلفزيونية الثانية، أمنون أبراموفيتش، بأن طاقم المحامين الذي يعالج «ملفات نتنياهو» في وزارة القضاء يعتبر أن «ملف ١٠٠٠» هو أكثر خطورة من «ملف ٢٠٠٠» من الناحية القضائية (الجنائية).

وقال الصحافي بن كسبيت إنه «مما رشح حتى الآن، يبدو أن القضية المركزية في «ملفات نتنياهو» هي قضية الامتيازات والمناقص التي حصل عليها رئيس الحكومة وأفراد عائلته من رجال أعمال وأثرياء مختلفين، طوال سنوات عديدة».

بقلم: نشوشانا غباي (*)

اليهود الشرقيون كمجموعة تخمي ولاءات شخصية للزعيم!

تكونت في ظل حكم بنيامين نتنياهو الاستبدادي، على مر السنوات، مجموعة تخمي الولاءات الشخصية للزعيم، ويحتل اليهود الشرقيون حيزاً مهما في هذه المجموعة. وبدون هؤلاء لم ولن يستتب النظام الرئاسي للحكومة والذي مضى عليه سنوات طوال.

إن بنية النظام التيو- ليبرالي اليميني الذي أوجده نتنياهو بالتعاون مع مجموعة من أساطين المال الجمهوريين الأميركيين وتيار الصهيونية الدينية الأشكنازية، أضحي مقبولا حاليا، ليس فقط لدى نشطاء ونخبي حزب السلطة الأيدي، وإنما أيضا في النشاطات العامة لليهود الشرقيين الذين لا يعتبرون أنفسهم من أنصار اليمين الإسرائيلي. ويناضل هؤلاء جنبا إلى جنب مع أشكنازيي السلطة ضد المجموعة التي فقدت السلطة ألا وهي الأشكنازيين من أتباع حزب «مباي». ويشكل الشرقيون (الذين ذوتوا تماما دور أو وظيفة العالمة) في إطار هذه الشراكة السلطوية مع بنيامين نتنياهو، مثلاً سبق أن شكلوا أيضا تحت حكم حزب «مباي»، «جماهير الشعب». وقد أصبح هؤلاء أيضا يتقبلون الآن أشكنازيي الحكم وسلطتهم كزعماء طبيعيين، إذ لم تعد هناك أعمال تمرد ضد علاقات السيد والزبون كما كانت عليه الحال في الماضي، فيما نجد الشخبة الجديدة - الصهيونية الدينية - تفتخر وتبتهاي بانتصارها على طلائعي «مباي» وذلك بواسطة اللقب الجديد: «القيميين» وذلك بغية التمييز بينهم وبين مؤيدي الليكود الشرقيين.

ما الذي جعل اليهود الشرقيين في بلد يشكل فيه الأصل العرقي المعيار الأعلى للمواطنة، يستسلمون بإخلاص وطواعية لزعيم سليل نازح من بولندا، يتمسك بعبائد النظام التراتبي - الإثني، التي استوردتها الصهيونية من مسقط رأسها في أوروبا الشرقية؟ فهذه العبائد من المفترض أن تكون مناقضة لمصلحة الأقلية الشرقية وذلك لكون هذه الأقلية في مكانة مواطنين من الدرجة الثانية، وكيف يمكن لأناس لا تنتمي غالبيتهم لطبقة الميسورين أن يتقادوا خلف زعيم شفهله الأشغال ثراؤه ومؤيديه من أصحاب رؤوس الأموال؟ زعيم يعتبر وزوجته مهملين مخلصين لشريحة الأثرياء التي تشكلت في إسرائيل بعد حرب «الأيام الستة»، حرب حزيران ١٩٦٧

ذات مرة قال نتنياهو بثقة تامة، وكان ذلك في تسعينيات القرن الماضي، للبروفسور شلومو بن عامي، وهو مثقف ذو سمعة عالمية خبا نجهه في ذلك الوقت كمرشح شرقي بديل لرئاسة الحكومة، حينما دعيا معا إلى حفلة نظمها الحاكم حايم بينتو: «هذا هو جمهوري».

والسؤال هنا سنا الذي جعل نتنياهو متيقنا إلى حد كبير بأن اليهود الشرقيين سوف يتقادون بشكل طامع خلفه وليس خلف بن عامي ذي السلوك الأرستقراطي الذي ولد في عيني (في المغرب)؟

ويدور الحديث هنا في المحصلة عن رجل ينتمي إلى تيار المركز الاشتراكي - الديمقراطي، وسليل مباشر للزعامة اليهودية المعتدلة التي كانت فيما مضى في الوطن القديم؛ وفقا للإجابات الثابتة على هذا السؤال، فإن الحديث يدور على جماعة تائهة من الرعاغ أسرها سحر محتال، بروليتاري غير مكترث بالطبقة التي ينتمي إليها. ومن ناحية عملية، فإن إجابات الكثيرين من معارضي نتنياهو مشابهة لأفعال نتنياهو ذاته، والذي وضع الشرقيين في خانة أو دور القطيع الذي يسير خلف قيادته، وإذا كان ثمة فرق أو اختلاف فهو يتلخص في أنهم يعتقدون أن القطيع ينساق خلف الزعيم غير الصحيح، بيد أن ثمة إمكانيات أخرى للإجابة.

في هذا المقال سنناقش السبب الاقتصادي، فالعامل المقرر للاختيار السياسي لدى معظم اليهود في إسرائيل هو الرغبة في الثراء والتقدم، وليس المواضيع والقضايا السياسية. على الرغم من ذلك فقد طرح موضوع أمن المواطنين اليهود كموضوع رئيسي ومصيري في جميع الدورات الانتخابية. وتتمسك العمومية الإسرائيلية برأي راسخ مؤداه أن مصير الحكومات لا يتوقف على المواضيع والقضايا الاقتصادية كما هي الحال في دول الغرب (حتى أن «انقلاب» العام ١٩٧٧ الذي فاز فيه حزب الليكود لم يحدث عمليا بسبب الموضوع الاقتصادي).

لقد ضاق اليهود الشرقيون ذراعا إزاء فقرهم وإقصائهم إلى الطبقات الدنيا، وكذلك إزاء الطبقات العليا، إذ شعروا - وفقا لما أورده عالم الاجتماع شلومو سبيرسكي - أن حزب «مباي» لا يعطيهم أرباحا وقوة كافيين،

موجز اقتصادي

٣٢٪ من قتلى حوادث الطرق في إسرائيل من العرب!

سجل عدد القتلى في حوادث الطرق في العام المنتهي ذروة جديدة منذ العام ٢٠١٢، إذ بلغ عدد القتلى ٣٧١ قتيلًا، ١٢٠ قتيلًا من بينهم من العرب في إسرائيل، ما يعني نسبة ٣٢٪ على الرغم من أن نسبتهم بين السكان تقل عن ١٨٪. وهذا ناجم عن سلسلة مسببات، أبرزها ضعف البنى التحتية في محيط البلدان العربية، وسوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، الذي يضطر لامتلاك مركبات قديمة وصيانتها أقل، إضافة إلى عامل السفر لغرض العمل في مناطق بعيدة.

وكان عدد القتلى قد شهد انخفاضا حادا جدا في العام ٢٠١٢، وبلغ عدد القتلى ٢٩٠ قتيلًا، بأقل من ٣٧٪ من العام الذي سبق. وكان الانطباع أن إسرائيل ستبدأ مرحلة جديدة يتقلص فيها عدد القتلى قياسا بعدد السكان وعدد المركبات، إلا أنه في كل واحدة من السنوات التي تلت، كان عدد القتلى يسجل ارتفاعا متواصلا، ففي العام ٢٠١٣ بلغ عدد القتلى ٣٠٩ قتلى، وفي العام ٢٠١٤ بلغ عددهم ٣١٩ قتيلًا، وفي العام ٢٠١٥ ارتفع إلى ٣٥٤ قتيلًا، وفي العام الماضي كما ذكر بلغ عددهم ٣٧١ قتيلًا، أي زيادة بنسبة ٢٨٪ عن العام ٢٠١٢.

وعلى مدى سنين، كانت نسبة ضحايا حوادث الطرق من العرب في حدود الثلث، إلا أنه في العام قبل الماضي ٢٠١٥ سجلت النسبة انخفاضا ملحوظا، ولكنها عادت لترتفع إلى ٣٢٪.

وحسب سلسلة أبحاث سابقة، فإن هناك سلسلة من المسببات الأساسية، إلى جانب العامل الذاتي، فالبنى التحتية، بقصد شبكات الطرق في محيط البلدان العربية، ما زالت متدنية، برغم التطور الذي حصل في السنوات الأخيرة، وبالإمكان القول إن أخطر الشوارع تكون عادة مؤدية إلى بلدات عربية. ويضاف إلى هذا أخطار عشرات مفارق الطرق غير المنظمة، ومن دون شارات ضوئية.

كذلك فإن ما يرفع من أعداد القتلى حقيقة أن ٧٠٪ من القوى العاملة العربية تضطر لمغادرة أماكن سكنها إلى مناطق أبعد، وهي تتحرك صباحا ومساء في ساعات الازدحام، ويضاف إلى هذا عامل الإرهاق.

ويضاف إلى هذا سوء الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، الذي يضطر العائلات إلى امتلاك سيارات قديمة نسبيا، ومستوى الصيانة والأمان فيها أقل من السيارات الجديدة. وكل هذا يؤدي إلى كوارث في المجتمع العربي. ورغم أن هذه المسببات ظهرت منذ سنوات طويلة إلا أن حكومات إسرائيل تتلذذ في معالجة الكثير من الأمور المرتبطة بعملها.

إغلاق المصالح التجارية يسجل ذروة خلال ٢٠١٦

قالت شركة معلومات اقتصادية إسرائيلية إن إغلاق المصالح التجارية والاقتصادية سجل في العام المنتهي ٢٠١٦ إغلاق ٤٣ ألف مصلحة كهد، مقابل ٤٢ ألف مصلحة في العام ٢٠١٥، ومعهد ٤١٣ ألف مصلحة في كل واحدة من السنوات التي سبقت (٢٠١٢-٢٠١٤).

في حين أن عدد المصالح التي أغلقت في العام ٢٠١١ كان ٣٩٣ ألف مصلحة، وأقل من ٣٨ ألفا في كل واحد من العامين ٢٠١٠ و٢٠٠٩.

ورغم ذلك، فإن عدد المصالح التي فتحت في العام الماضي، كان اعلى من عدد المصالح التي أغلقت وبلغ ٦٧٧ ألف مصلحة، وفق ما ذكرته شركة المعلومات BDI، التي قالت إنه منذ العام ٢٠٠٩ ولاحقا يظهر جليا أن الفجوة بين عدد المصالح التي تغلق وعدد المصالح التي تفتح تتقلص.

أن ٤٠٪ من المصالح التي أغلقت كانت في منطقة الوسط، و ٣٠٪ في منطقة الشمال، و ٢٠٪ في الجنوب، و ١٠٪ من إجمالي المصالح التي أغلقت كانت في منطقة القدس، والغالبية الساحقة جدا من المصالح التي أغلقت هي مصالح صغيرة وصغيرة جدا. ويشار في هذا المجال إلى أن الكثير من أصحاب المصالح، يبادرون إلى إغلاق مصالحهم في حال واجهت مصاعب مالية، ويفتحون مصالح بديلة، من خلال أفراد، في عائلاتهم، في محاولة للنهوض مجددا بالتخلص من ديون التزامات مالية.

ولاحظ التقرير أن عدد الشركات العاملة في قطاع البناء ويتم اغلاقها تتزايد بشكل دائم، على ضوء التقلبات التي شهدتها هذا القطاع، وبلية قطاع الأثاث، الذي حسب التقرير يشهد منافسة حادة تؤدي إلى إغلاق الكثير من المصالح.

الحكومة الإسرائيلية تقرر زيادة احتياطي الطاقة لحالات الطوارئ

أقر الطاقم الوزاري المصغر للشؤون السياسية- الأمنية في الحكومة الإسرائيلية زيادة احتياطي مخزون الطاقة لحالات الطوارئ، على ضوء الأوضاع الأمنية في المنطقة والعالم ككل. ومعروف أن إسرائيل تعتمد في الغاز الطبيعي على حقول الغاز التي استولت عليها في البحر الأبيض المتوسط، بينما في ما يتعلق بالنفط ومشتقاته، خاصة وقود المواصلات والكهرباء، فإنها تعتمد على الاستيراد كليا. وتتخوف إسرائيل من نشوب أوضاع عسكرية في المنطقة بشكل أوسع مما هو قائم حاليا، ومن تفاقمها إلى مستوى يمنع حاملات النفط من الوصول إلى الشواطئ الإسرائيلية، أو أن تقرر شركات النفط بنفسها عدم الوصول إلى المنطقة، ما قد يضع إسرائيل أمام أزمة وقود خطيرة.

وعلى ضوء هذه التقديرات، وقرار الطاقم الوزاري المصغر، فقد أوعزت وزارة الطاقة إلى شركة الكهرباء الرسمية بالعمل على زيادة حاويات التخزين، من أجل زيادة المخزون العام من وقود السولار (المازوت) لغرض انتاج الكهرباء في حالة الطوارئ. كما يبدو سيتم اعادة النظر في قرار تقليص استخدام الفحم الحجري لإنتاج الكهرباء على ضوء الاستعدادات الجديدة لحالة الطوارئ.

ومن المفترض أن تتوجه وزارة الطاقة أيضا إلى شركات تزويد الطاقة لرفع حجم مخزونها لحالات الطوارئ في عدة مناطق تخزين منتشرة في البلاد.

رفع بنك إسرائيل المركزي توقعاته للنمو الاقتصادي للعام المنصرم ٢٠١٦، إلى ٣٫٥٪، وهي المزة الثانية التي يقرر فيها رفع التوقعات، على ضوء سلسلة من التغييرات في الاقتصاد الإسرائيلي، التي أدت إلى رفع التوقعات من ٢٫٤٪ قبل نحو نصف عام، إلى هذه النسبة الجديدة التي تعد "إيجابية". كما أعلن البنك أنه لا يتوقع رفع الفائدة البنكية التي تعد الصفر، قبل الربع الثالث من العام الجاري الجديد، برغم رفع البنك الفيديرالي الأميركي الفائدة البنكية إلى ٠٫٢٥٪ بعد جمود دام قرابة عشر سنوات.

وبحسب تقديرات البنك المركزي فإن الأوضاع الاقتصادية القائمة، والسعي لتحفيز النمو الاقتصادي، لا يسمحان برفع الفائدة البنكية الأساسية التي يطرحها البنك وهي ٠٫٥٪. وحسب التوقعات، فإن الفائدة سترتفع فقط في الربع الأخير من العام الجديد إلى مستوى ٠٫٢٥٪، بينما سترتفع حتى نهاية العام المقبل ٢٠١٨ إلى ٠٫٥٪. ولا يذكر الاقتصاد الإسرائيلي جمودا كهذا في الفائدة البنكية، على الأقل في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ أن الفائدة الحالية قائمة منذ ٢١ شهرا، وحسب تقديرات البنك فإن أول تعديل لها سيكون بعد أن يمر عليها أكثر من ٣٠ شهرا.

ويذكر أن بنك إسرائيل كان قد توقع العودة إلى رفع الفائدة البنكية في الربع الأخير من العام المنصرم- ٢٠١٦، إلا أن هذا لم يتم، ما يعني أنه في حال استمرت الأوضاع الاقتصادية الحالية فإن البنك قد يبقى على الفائدة الحالية إلى ما بعد نهاية ٢٠١٧. وأحد الأسباب التي تدفع البنك إلى الإبقاء على فائدة منخفضة هو سعر صرف الدولار، الذي يراوح عند معدل منخفض نسبيا في الأشهر الأخيرة، ما بين ٣٫٨٥ إلى ٣٫٨٥ شيكل، وهذا سعر صرف يتسبب بخسائر لقطاع الاستيراد، إذ تشير تقارير أولية إلى أنه بفعل ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، فإن صادرات البضائع والخدمات سجلت في الربع الأخير من العام الماضي ارتفاعا بنسبة ٣٪ "فقط".

٢٠٠٨، حينما كان احتياطي البنك من العملات الأجنبية في حدود ٢٨ مليار دولار، أما اليوم، وبعد شراء قرابة نصف مليار دولار في الشهر الماضي، الأخير من العام ٢٠١٦، فإن الاحتياطي بات يتراوح ما بين ٩١ إلى ٩٢ مليار دولار.

١٦٤ مليون سيارة جديدة في إسرائيل خلال سبع سنوات!

*حسب التقديرات خلال السنوات السبع الماضية اكتظت الشوارع بمليون سيارة جديدة بعد خصم السيارات التي تم وقف استعمالها * ٢٨٧ ألف سيارة جديدة في العام ٢٠١٦- ذروة جديدة وزيادة بنسبة ١٢٪ عن ٢٠١٥: *سلطة الموانئ تضيق ذرعا بـ ٨٠ ألف سيارة تحتل مساحات شاسعة في الموانئ وتطالب بإيجاد حل سريع*

كما كان متوقعا، سجل العام الماضي ٢٠١٦ ذروة جديدة في بيع السيارات الجديدة في إسرائيل، وذلك ببيع قرابة ٢٨٧ ألف سيارة، وهذه زيادة بنسبة ١٢٪ عما تم بيعه في العام قبل الماضي ٢٠١٥، الذي سجل هو أيضا ذروة في بيع السيارات، وحسب تقارير مستوردي السيارات، فإن ٤٠٪ من السيارات الجديدة تباع عن طريق القروض ورهن السيارة لشركات القروض. كما تواصل الارتفاع الحاد في أعداد السيارات ذات المحركات الصغيرة والاقتصادية في استهلاك الوقود.

ويشهد سوق السيارات تناميا مستمرا بشكل خاص في سنوات الالفين. إلا أن السنوات العشر الأخيرة تشهد ارتفاعا متواصلا في البيع السنوي للسيارات، وكل هذا بعد دخول أنماط جديدة لتمويل السيارات الجديدة، وفتح المنافسة الشديدة في القروض للسيارات. وفي السنوات السبع الأخيرة تم بيع ٢١٤ر مليون سيارة، وحسب التقديرات بعد خصم السيارات التي يتوقف استخدامها لسلسلة من الأسباب، فإنه في السنوات السبع الأخيرة ازداد عدد السيارات في الشوارع بمليون سيارة.

وقد تم في العام ٢٠١٠ بيع ٢١٦ ألف سيارة جديدة، وفي العام التالي(٢٠١١) ٢٢٦ ألف سيارة. وفي العام ٢٠١٢ هبط عدد السيارات إلى ٢٠٥ آلاف سيارة، لكن هذا الهبوط كان نابعا من ضرائب جديدة فرضت في ذلك العام، لذا استخدم الكثيرون شراء السيارات في الربع الأخير من العام الذي سبق- ٢٠١١. وفي العام ٢٠١٣ تم بيع ٢١٢ ألف سيارة جديدة، وفي العام التالي (٢٠١٤) ٢٤٠ ألف سيارة، وهذا كان ذروة جديدة، تبعتها ذروة أخرى في العام ٢٠١٥ ببيع ٢٥٤ ألف سيارة. وكما ذكر فإن العام ٢٠١٦ سجل هو أيضا ذروة جديدة ببيع قرابة ٢٨٧ ألف سيارة.

وحسب تقرير لاتحاد وكلاء بيع السيارات، فمن المتوقع أن يتم في الشهر الأول من هذا العام (٢٠١٧)، تسليم ما بين ٣٥٥ إلى ٤٠٤ ألف سيارة، وهذا بحد ذاته ذروة غير مسبوقة أيضا، ولكن ليس من الواضح ما هي وضعية البيع التي ستكون هذا العام.

وبموجب القائمة التي نشرها وكلاء بيع السيارات، واصلت شركة يونداي احتلال المرتبة الأولى ببيعها في العام الماضي أكثر من ٣٩ ألف سيارة، بزيادة بنسبة ٢٥٪ عن العام ٢٠١٥. وتليها كايا - أكثر من ٣٨ ألف سيارة، زيادة بنسبة ١٣٪ عن العام الذي سبق، ثم تويوتا- أكثر من ٣٠ ألف سيارة، وسكودا- ١٩٥ ألف سيارة، وميتسوبيشي- ١٨ ألف سيارة، زيادة بنسبة ١١٪. بينما سجلت شركة مازدا هبوطا حادا بنسبة ١٦٪ عن العام ٢٠١٥، إذ باعت

ويصر محللون أن بنك إسرائيل المركزي لن يسارع إلى مجاراة البنك الفيديرالي الأميركي، الذي قرر رفع الفائدة البنكية في الشهر الماضي، بل سيبقي على الفائدة الحالية، أملا أن يقود هذا إلى رفع قيمة الدولار أمام الشيكال.

النمو والتضخم

وكما ذكر، فإن بنك إسرائيل يتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي في العام المنصرم ٢٠١٦ نسبة ٣٫٥٪، وهذا الارتفاع الثالث منذ ستة أشهر لتقديرات النمو، وقد كان في تقديرات البنك في منتصف العام الماضي أن يكون النمو ٢٫٤٪، وهي نسبة أقرب إلى الركود، بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة التكاثر السكاني- ٢٪. ثم رفع البنك تقديراته في شهر أيلول إلى ٢٫٨٪، والآن رفع تقديراته للنمو بشكل حاد نسبيا إلى ٣٫٥٪.

كذلك فقد رفع البنك تقديراته للنمو في العام الجاري ٢٠١٧ بنسبة طفيفة، من ٣٫٥٪ قبل أربعة أشهر، إلى ٣٫٢٪ حاليا. وتأتي هذه التوقعات على الرغم من أن البنك يتوقع ارتفاعا طفيفا للصادرات الجمالية في العام المنصرم بـ ٢٫٢٪، وفي العام الجاري بـ ٢٫٤٪.

وعلى صعيد التضخم المالي، فبعد أيام قليلة سيعلن مكتب الاحصاء المركزي عن اجمالي التضخم في العام الماضي ٢٠١٦، وحسب التوقعات شبه المؤكدة فإن اجمالي التضخم سيكون "سلبيا"، بما بين ٠٫٢٪ إلى ٠٫٤٪، وهو للعام الثالث على التوالي الذي يتم فيه تسجيل تضخم "سليبي"، بمعنى ما دون صفر بالمئة.

وقد خفض البنك توقعاته للتضخم للعام الجاري من ١٫٢٪ قبل ستة اشهر إلى ١٪، وهي نسبة الحد الأدنى لمجال التضخم الذي تطلبه السياسة الاقتصادية القائمة في إسرائيل في سنوات الالفين، وهي تتراوح ما بين ١٪ إلى ٢٪.

وقالت محافظة بنك إسرائيل كارينتي فلوغ إن ارتفاع التضخم المالي في العام الجاري مقارنة مع السنوات الثلاث الماضية، قد ينجم عن ارتفاع القوة الشرائية، الناجمة افتراضيا عن ارتفاع معدلات الرواتب، في إشارة إلى ارتفاع الحد الأدنى من الأجر في مطلع العام الجاري إلى ٥ آلاف شيكل، وهو ما يعادل

«بنك إسرائيل» يرفع توقعات النمو الاقتصادي إلى ٣٫٥٪

*التوقعات الأولى قبل نصف عام كانت تشير إلى نمو بنسبة ٢٫٤٪: *البنك يبقي على الفائدة البنكية المنخفضة ولا يتوقع رفعها قبل الربع الأخير من العام الجديد *تقرير بنك إسرائيل يشير إلى بقاء التضخم منخفضا ولكن فوق الصفر بالمئة *البطالة ستبقى عند مستوى متدن- دون ٥٪*

١٣٠٨ دولارات، بعد أن تم رفعه في شهر تموز الماضي إلى مستوى ٤٨٥٠ شيكل، بدلا من ٤٦٠٠ شيكل، ما يعني ارتفاع الحد الأدنى من الأجر بنسبة ١١٪ في غضون ستة أشهر. وهذا الارتفاع سيسري على الرواتب التي أساسها أيضا الحد الأدنى من الأجر، وتحصل على علاوات على أساس الأقدمية وغيرها.

البطالة

وفي ما يتعلق بالبطالة، قالت تقديرات البنك إن البطالة ستخفص إلى معدل ٤٫٦٪، وهي عمليا لا تعد بطالة، إذ أنها في غالبيتها بطالة من ينتقلون من عمل إلى آخر، إضافة إلى من هم في جيل متقدم وقريب من سن التقاعد. غير أن نسبة البطالة الرسمية تواجه منذ سنوات جدلا واسعاً حول مدى مصداقيتها، بعد الأخذ بعين الاعتبار نسبة الذين يعملون في وظائف جزئية أو في وظائف متدنية رغما عن إرادتهم.

وقد دلّ تقرير لمكتب الخبير الرئيسي في وزارة المالية، صدر قبل بضعة اسابيع، على أن تغييرا في احتساب البطالة من شأنه أن يضاعف النسبة الرسمية التي احتفلت بها إسرائيل في الأسابيع القليلة الماضية، وهي ٤٫٧٪، إذ أن احتساب البطالة في مكتب الاحصاء المركزي يرتكز على أسئلة عالمية، لا تعكس بشكل حقيقي الواقع الميداني. كما يشار إلى أن قانون الخدمة العسكرية الإلزامية يساهم هو أيضا في تخفيض نسب البطالة، وتتجاهل كل هذه التقارير واقع سوق العمل في المجتمع العربي، الذي فيه إقصاء لـ ٧٠٪ من النساء عن سوق العمل، بفعل سياسة التمييز العنصري.

ويقول تقرير الخبير الرئيسي في وزارة المالية إن معطيات البطالة الإسرائيلية منخفضة مقارنة مع البطالة العالمية، وأيضا مقارنة مع البطالة الإسرائيلية في الماضي، لكن إذا ما جرى احتساب أولئك الذين يخسوا من البحث عن مكان عمل، وهم يعملون في وظائف جزئية، بخلاف إرادتهم، فإن البطالة الرسمية المعلنة ستتضاعف. وحسب التقرير، إذا ما جرى احتساب اليائسين من العفر على مكان عمل، ومعهم أيضا من يخسوا ولكنهم يعملون بغير إرادتهم في وظائف جزئية، فإن نسبة البطالة ستقفز إلى ١٠٫٦٪، بدلا من البطالة الرسمية المعلنة- ٤٫٧٪.

١٦٤ مليون سيارة جديدة في إسرائيل خلال سبع سنوات!

*حسب التقديرات خلال السنوات السبع الماضية اكتظت الشوارع بمليون سيارة جديدة بعد خصم السيارات التي تم وقف استعمالها * ٢٨٧ ألف سيارة جديدة في العام ٢٠١٦- ذروة جديدة وزيادة بنسبة ١٢٪ عن ٢٠١٥: *سلطة الموانئ تضيق ذرعا بـ ٨٠ ألف سيارة تحتل مساحات شاسعة في الموانئ وتطالب بإيجاد حل سريع*

توقعات حول سوق السيارات الجديدة في العام الجديد ٢٠١٧. وحسب الصحفية فإن إحدى شركات الأبحاث الاقتصادية طرحت في مطلع العام ٢٠١٦ توقعات لآقت رواج، وبموجبها فإن سوق السيارات في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧ ستشهد ما بين الوجود وحتى التراجع عن الذروة التي تم تسجيلها في العام قبل الماضي ٢٠١٥، إلا أن كل هذه التوقعات لم تصمد منذ الأشهر الأولى للعام الماضي.

وأضافت "غلوبس" أنه من غير الممكن لوم شركة الأبحاث تلك، لأن بحثها اعتمد على التقديرات الاقتصادية، التي أشارت إلى تراجع في الاستهلاك الفردي وغير ذلك من التقديرات، التي هي أيضا انقلبت على حالها منذ النصف الأول من العام الماضي.

وحسب تقديرات أولية تبينت من تقرير "غلوبس"، فإن خزينة الدولة من الضرائب سجلت في العام الماضي مداخيل بحوالي ١٫٨ مليار شيكل، وهو ما يعادل قرابة ٨٦٦ مليار دولار، من بيع السيارات الجديدة وحدها. ويضاف إليها مبلغ مشابه تقريبا من الضريبة على الوقود، وهذا يعني أن الضرائب من هذين الجانبين يشكلان ١٣٪ من المدخول العام للضرائب في العام الماضي، وفق تقديرات أولية.

يضاف إلى هذا أن الشهر الجاري، الأول من العام الجديد ٢٠١٧، سيشهد كمية تسليم سيارات بعدد غير مسبوق كما ذكر سابقا، وهو ما بين ٣٥٥ إلى ٤٠٤ ألف سيارة، بسبب اسراع مستهلكين لشراء سيارات في الشهر الأخير من العام الماضي، تحسبا لرفع الأسعار، والقسم الأكبر من أثمان هذه السيارات سيدفع مع تسلمها، بمعنى أن خزينة الضرائب ستشهد ارتفاعا حادا في مداخيلها هذا الشهر.

وتنرى الصحفية أن ارتفاع أسعار السيارات قد لا يؤثر على وتيرة بيع السيارات، خاصة وأن الغالبية الساحقة من السيارات الجديدة تباع عن طريق القروض والأقساط، بمعنى أن المستهلك قد لا يشعر كثيرا بالتغير.

ولكن يبقى السؤال: ما هو مدى عامل اكتفاء السوق على الأقل في المرحلة القريبة؟ كذلك غابت عن التقارير التي نشرت في وسائل الإعلام، مسألة تصدير السيارات المستعملة إلى دول أخرى، وهذه ظاهرة جرى الحللا عنها قبل سنوات قليلة، ولكن على الأغلب أنها ما تزال قائمة، خاصة لدى شركات تأجير السيارات، أو تلك التي تبيع السيارات عن طريق القروض ورهنها، مع تعهد باسترجاع السيارة المستعملة، بعد عامين إلى ثلاثة، واستبدالها بجديدة.

من إصدارات «مدار»

يائير أرون

المحرقة، «الإنبعث»،
النكبة

ترجمة: أسعد زغبى



محور خاص: آخر المعطيات حول الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان خلال ٢٠١٥-٢٠١٦

التقرير السنوي لجمعية حقوق المواطن- ٢٠١٦:

تزايد الخطوات الرامية إلى تحقيق ضم زاحف أو ضم فعلي للأراضي الفلسطينية المحتلة!

الأغلبية السياسية في إسرائيل تصعد نهج تقليص الحريات وفرض الخناق والتقييدات ونزع شرعية من لا يتماشى معها

أكد التقرير السنوي لـ"جمعية حقوق المواطن" في إسرائيل أن العام ٢٠١٦ المنتهي لم يكن عامًا موفقًا بالنسبة لحقوق الإنسان.

وأضاف أنه في هذه الفترة العصبية، اتسمت سياسة السلطات الإسرائيلية عمومًا بازدياد الأساليب المتطرفة، وابتهاكات فظة لحقوق الإنسان والحريات، والاستخدام المفرط للقوة.

وأشار التقرير إلى أن حرية التعبير والحرز الديمقراطي في إسرائيل وقعت هذه السنة تحت وابل من الهجمات القاسية، وأكد أن المسؤولين المنتخبين - أعضاء الكنيست والوزراء- لعبوا دورًا مركزيًا في محاولة تقليص حرية التعبير، بفصل السلطات، والتضييق على خطوات كل من لا تتماشى مواقفه أو نشاطاته مع الأغلبية السياسية. وهذه النزعة هي استمرار للنهج القائم في السنوات الأخيرة، لكنه في هذه السنة اتخذ طابعًا أكثر هجوميا على حرية التعبير مصحوبًا بنزع شرعية الخصوم السياسيين، والأقليات وجمعيات حقوق الإنسان. وشدد التقرير على أن تغيير السياسات وانتهاكات حقوق الانسان يتطلب المزيد من العمل الدؤوب والمنهج مقابل جميع فئات المجتمع - من الطبقة السياسية، مرورًا بالبيروقراطية الحكومية، والمحاكم، ووسائل الإعلام، والشبكات الاجتماعية، وصانعي الرأي العام، ونظام التربية والتعليم، وتابع: برغم الصعوبات، فنحن في جمعية حقوق المواطن نتعهد بمتابعة النضال الطويل الأمد على مختلف الأصعدة، حتى عندما تواجه نشاطاتنا بانتقادات وردود فعل عنادية، ونتعهد بعدم التخلي عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع في إسرائيل، ونناشد جميع المواطنين أخذ دورهم كل في موقعه، لتعزيز مكانة وقيم حقوق الإنسان، وعدم السكوت عن كل انتهاك يمس بهم أو يمارس ضد أي شخص آخر.

تغيير جذري في قواعد اللعبة الديمقراطية

بحسب التقرير، فإن من بين أكثر المبادرات المفادية للديمقراطية بروزًا في العام ٢٠١٦، هناك مبادراتنا وصلتنا إلى حد المصادقة النهائية عليهما في الكنيست، وهما "قانون الإقصاء" و"قانون الجمعيات".

و"قانون الإقصاء" يتيح لأغلبية من أعضاء الكنيست أن يقصوا زملاءهم من أحزاب الأقلية لدوافع سياسية، وهو قانون يمس بالأركان الأساس

للمديمقراطية، ويمس بشكل خاص بالجمهور العربي وبتمثليه في المنظمة السياسية.

أما "قانون الجمعيات"، فيهدف إلى الصاق وصمة عار بأي جمعية تختلف أجندها عن أجندة الأغلبية السياسية، ويمس بشرعية الجمعيات المرتبطة باليسار السياسي وجمعيات حقوق الإنسان وبنشاطات هذه الجهات.

من بين اقتراحات القوانين والمبادرات التي قدمت خلال السنة الأخيرة أشار التقرير إلى ما يلي:

اقتراح قانون الولاء في الثقافة، والذي يهدف إلى إعطاء السياسيين سلطة لحجب التمويل عن مؤسسات ثقافية يعتبرون أنها تزدرى الدولة ورموزها.

اقتراحات القانون التي حاولت أن تمس بمكانة ودور المحكمة العليا.

اقتراحات القانون التي تطرقت إلى المناداة بمقاطعة إسرائيل، وحاولت أن تفرض "ممنًا باهظًا" عقابًا على تعابير سياسية شرعية.

المبادرات التي هدفت إلى المس بوسائل الإعلام الحرة.

محاولات إلغاء الخدمة المدنية في جمعيات حقوق الإنسان، أو منع تلك

الأخيرة من الحصول على مزايا ضريبية.

المبادرات والقرارات الكثيرة التي اتخذتها وزبرة الثقافة، والتي تمس بحرية التعبير السياسي في الفنون، وهي مبادرات وقرارات استهدفت بشكل أساسي الفنانين العرب والمؤسسات الثقافية العربية.

إلى جانب كل هذا، شهد العام الماضي ازديادًا في الاستبداد والظغيان تجاه الأقليات القومية والاجتماعية والسياسية، وفي المس بحقوق الأقليات لكل هؤلاء، وخاصة بحرية التجمع لدى الأقلية العربية. وأكد التقرير أن هذا يمس بالديمقراطية، التي تُعتبر فيها حرية انتقاد السلطة، ومراقبة نشاطاتها ومساعدة كل من يتضرر جراءها، قواعد أساسية.

وأضاف أن محاولة جهات رفيعة في البرلمان وفي الحكومة إسكات النقد تجاه سياساتنا وتعتراضها في أيضًا مع المواثيق الدولية التي وقعت عليها إسرائيل، والتي تضمن حماية حقوق الإنسان وكل من يعمل للحفاظ عليها، وتعتارض تمامًا مع القضاء الإسرائيلي، الذي تتمتع فيه حريتنا التعبير والاحتجاج بمكانة حقوق أساس دستورية.

وتحت العنوان "من المس بالحق في الحياة وحتى انتهاك الحق في الإجراءات العادلة"، جاء في التقرير:

«ورقة معطيات» تلخيصية للعام ٢٠١٥:

لوائح اتهام في ١٣ر.٪ فقط من ملفات "انتهت معالجتها" في العام ٢٠١٥ بشأن اعتداءات جنود إسرائيليين على فلسطينيين وممتلكاتهم!

***٩٩ فلسطينيا قتلوا في الضفة الغربية برصاص قوات الأمن الإسرائيلية خلال العام ٢٠١٥ (٢٢) منهم قتلوا برصاص جنود "حرس الحدود" و ٧٦ برصاص**

جنود الجيش الإسرائيلي) إضافة إلى ١٧ فلسطينيا آخرين قتلوا في مدينة القدس الشرقية غير أن التحقيق لم يجر سوى في ٢١ حالة فقط!*

أمام الفلسطينيين، نظرا لوجود القسم الأكبر منها في داخل المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، والتي يحظر على الفلسطينيين دخولها بدون مرافقة الشرطة نفسها، ناهيك عن عدم توفر محقق باللغة العربية ويستطيع تسجيل شكوى المواطن الفلسطيني بلغته، في أغلب الحالات. ولهذا، فعادة لا يتم تقديم الشكاوى عن اعتداءات الجنود إلى النيابة العسكرية، وغالبا ما يحدث ذلك من خلال جهات ومنظمات إسرائيلية وبواسطتها. وهكذا، فنحو ٨٠٪ من الشكاوى التي قدمت إلى شرطة التحقيقات العسكرية في العام ٢٠١٥ كانت، في الأصل، شكاوى قدمها فلسطينيون (بواسطة منظمات إسرائيلية) إلى النيابة العسكرية، أولا.

وعلاوة على هذا، يجب التنويه إلى أن سلطات تطبيق القانون في الجيش لا تسارع إلى إجراء تحقيقات جنائية في الشكاوى التي تتلقاها عن اعتداءات الجنود على الفلسطينيين وممتلكاتهم، فغالبا ما يتم إجراء «فحص مسبق» بشأن هذه الشكاوى، قبل اتخاذ قرار نهائي بشأن الشروع في إجراء تحقيق جنائي أم لا. وهو قرار حصري في أيدي المسؤولين العسكريين، علما بأن السياسة العامة لإجراء تحقيقات جنائية في الجيش في هذا المجال (سياسة التحقيقات) تنص على أنه عند الاشتباه بحصول مخالفة «كجزء من نشاط عسكري» فكبحو ٨٠٪ من الشكاوى الجنائي مشروطا بإجراء «فحص مسبق» أولا. وفي أعقاب الالتماس الذي قدمته منظمًا «بتسليم» و«جمعية حقوق المواطن، الإسرائيليّتين إلى «محكمة العدل العليا» الإسرائيلية ضد النائب العسكري الرئيسي (في العام ٢٠٠٣)، طرأ توسيع طفيف على «سياسة التحقيقات» هذه، شمل ضرورة التحقيق الجنائي من قبل شرطة التحقيقات العسكرية في أية حالة تؤدي إلى وفاة مدني فلسطيني نتيجة أعمال الجيش في الضفة الغربية «باستثناء تلك التي تحصل في إطار عمليات ذات صفة قتالية فعلية»!

تقريران سابقان

يذكر أن منظمة «يش دين»، كانت أصدرت في أيار ٢٠١٥ تقريرًا خاصا بعنوان «التفاف على القانون» حول التصмир والإهمال الكبيرين في معالجة اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية أكدت فيه أن سلوك الشرطة الإسرائيلية في هذا المجال «أقرب لآن يكون نهجًا رسميًا» وأن «هذا النهج هو سبب عدم ثقة الفلسطينيين بسلطات تطبيق القانون الإسرائيلية في الضفة الغربية، وهو ما يفسر حقيقة أن شكاوى رسمية قدمت إلى الشرطة الإسرائيلية بشأن ٢٣٪ فقط من اعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم»؛ (نشر عنه في ملحق «المنشهد الإسرائيلي» العدد ٣٥٩، الثلاثاء ٢٠١٥/٧/٢).

وفي أيار ٢٠١٦ نشرت منظمة «بتسليم» تقريرًا بعنوان «ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق»، أعلنت من خلاله عن قرارها وقف التعاون مع النيابة العسكرية لتفطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق»، أعلنت من خلاله عن قرارها وقف التعاون مع النيابة العسكرية والمسياسات، العسكريين والسياسيين، من أية مسؤولية أو مساعلة، لكن هذا الجهاز «لا يسعى حتى إلى تنفيذ هذه المهمة المحدودة»، (نشر عنه في ملحق «المنشهد الإسرائيلي»، العدد ٣٨٠، الثلاثاء ٢٠١٦/٥/٢).

ساعة من لحظة وقوع الحادث، إلى مكتب هيئة الأركان . قسم العمليات، والنائب العسكري الرئيسي، مع شرح تفاصيل الحادث كاملة وإرفاق نسخ عن يوميات العمليات والتقارير اليومية وكل المواد الأخرى ذات الصلة بالموضوع. ولا تتوفر لدى الجيش الإسرائيلي معطيات رسمية موثقة عن عدد الشكاوى التي تم تقديمها جراء مخالفات الجنود تجاه الفلسطينيين، الأمر الذي يحول دون قدرة النيابة العسكرية على رصد ومتابعة نسبة فتح التحقيقات أو على وضع سياسة واضحة ومنهجية في هذا المجال.

الفلسطينيون لا يجدون طريقة لتقديم الشكاوى!

تنتشر منظمة «يش دين»، عادة، معطيات سنوية حول تطبيق القانون على الجنود المتوطنين في اعتداءات ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهي معطيات تستند إلى المعلومات التي يوفرها مكتب «الناطق بلسان الجيش»، بناء على طلب «يش دين»، وإلى عمليات الرصد التي تقوم بها المنظمة لمثل هذه المعطيات، وخاصة ما يتعلق منها بتقديم لوائح اتهام وبمصدر قرارات إدانة قضائية (عسكرية) في لوائح الاتهام التي يتم تقديمها إلى المحاكم العسكرية ضد الجنود المتهمين بارتكاب هذه المخالفات.

ومن المعروف أن إجراءات الشروع في التحقيق ضد الجنود المشتبه بضلوعهم في مثل هذه المخالفات ضد الفلسطينيين تختلف، جوهريا، عن إجراءات التحقيق مع مدنيين إسرائيليين يشتهه بضلوعهم في مخالفات مماثلة، وخاصة في مجالين اثنين: في طريقة تقديم الشكوى (بشأن الاعتداء) وفي القرار بشأن فتح التحقيق أم لا.

ويستدل من المعطيات المتراكمة لدى «يش دين» أن نسبة ضئيلة جدا من مجموع الشكاوى التي قدمت إلى سلطات تطبيق القانون بخصوص شبهات حول اعتداءات الجنود على الفلسطينيين خلال السنوات الماضية، وصلت من الفلسطينيين ضحايا هذه الاعتداءات، مباشرة. فخلال العام ٢٠١٥، بلغ عدد الشكاوى التي قدمها الفلسطينيون بأنفسهم إلى شرطة التحقيقات العسكرية ١١ شكوى فقط، من أصل ١٨٧ شكوى، وكذلك الأمر في السنوات السابقة، أيضا: في العام ٢٠١٤، قدم الفلسطينيون خمس شكاوى فقط من أصل ٢٣٩ شكوى؛ ست شكاوى من أصل ٢٣٩ شكوى في العام ٢٠١٣؛ ست شكاوى من أصل ٢٤٠ شكوى في العام ٢٠١٢. ولهذا الحقيقة أسباب عدة، في مقدمتها عدم قدرة الفلسطينيين ضحايا اعتداءات الجنود على التوجه إلى مركز شرطة التحقيقات العسكرية وتقديم الشكاوى هناك، نظرا لأن هذه الشرطة غير متواجدة في مراكز أو محطات في الضفة الغربية، فيما يبقى الحل المتاح أمام الفلسطينيين سكان الضفة الغربية التوجه إلى مكاتب التنسيق والارتباط المنتشرة في الضفة الغربية وتقديم شكاواهم هناك، أو في مراكز الشرطة الإسرائيلية.

غير أن التجربة العملية التي تراكمت لدى منظمة «يش دين» ومنظمات حقوقية أخرى تبين، بصورة واضحة، أن هذه الشكاوى المقدمة إلى مكاتب التنسيق والارتباط نادرا ما يتم تحويلها ونقلها إلى جهات التحقيق المختصة والعنصرية الملائمة، أو يتم نقلها وتحويلها بعد مرور وقت طويل. أما تقديم الشكاوى في مراكز الشرطة الإسرائيلية فيمثل عقبة كبيرة

وتعتبر منظمة «يش دين» أن حقيقة عدم إجراء أي تحقيق جنائي في جرائم قتل ٥٥ فلسطينيا «تضع علامة سدأول كبيرة حول تطبيق سياسة التحقيقات في حالات القتل، والتي أعلنت إسرائيل التزامها بها»، ما يعني أن «النيابة العسكرية تعتبر إطلاق النار بقصد القتل ردة فعل مشروعة على مثل هذه الحوادث، وأنها «لا تميز إطلاقا، تقريبا، بين أحداث خرق النظام (حتى لو كانت خطيرة) وبين العمليات القتالية».

من مجموع التحقيقات التي أجريت، قد تم فتحها في أعقاب أحداث عنف تورط فيها جنود إسرائيليون وأسفرت عن إصابة فلسطينيين بجروح مختلفة.

٤٩ من هذه الملفات تشكل ٢٦٪ من مجموع ملفات التحقيق التي فتحتها شرطة التحقيقات العسكرية في العام (٢٠١٥) تمحورت حول مخالفات ارتكبتها الجنود بالاعتداء على ممتلكات فلسطينية، سواء بالتخريب أو بالسرقة. كان

٤٢ منها في الضفة الغربية و٧ في قطاع غزة. وتؤكد «ورقة المعطيات» أن هذا الرقم «مرتفع، نسبيا، بالمقارنة مع حوادث السرقة والاعتداء على الممتلكات التي تورط فيها الجنود خلال السنوات الأخيرة».

في العام ٢٠١٥، تلقت شرطة التحقيقات العسكرية سبعة بلاغات فقط من قِبل وحدات عسكرية مختلفة تشبته في ضلوع جنودها بمخالفات بحق فلسطينيين، وذلك من أصل ١٨٧ بلاغا عن وقوع مثل هذه المخالفات والاعتداءات، وبالمقارنة، تلقت شرطة التحقيقات العسكرية في السنة السابقة (٢٠١٤) ١٥ بلاغا من الوحدات العسكرية التي يشتهه في ضلوع جنودها بمخالفات كهذه.

ويشار هنا إلى أن ثمة في الجيش الإسرائيلي قوانين وأوامر وتعليمات تلزمه بإبلاغ شرطة التحقيقات العسكرية بالحالات التي يشتهه بأنه جرى خرق تعليمات القانون الدولي خلالها، وتشمل هذه الحالات، أيضا، مخالفات نهب وتكيد وإطلاق النار بشكل مخالف للقانون. وتدل النسبة المنخفضة من الحوادث التي تم إبلاغ شرطة التحقيقات العسكرية بها على عدم تطبيق

الأوامر والتعليمات المتعلقة بواجب الإبلاغ الملحق على عاتق الجيش.

وتظهر معطيات «يش دين» أن جنود الجيش الإسرائيلي وضباطه وسلطات تطبيق القانون العسكرية ينتهكون مسؤولياتهم ويخلون بواجباتهم التي تقتضي التحقيق في حوادث خطيرة يقع ضحيتها مدنيون فلسطينيون في الضفة الغربية، بل يخلون أيضا بواجبهم بشأن ضرورة الإبلاغ عن هذه الحوادث، ف"قانون القضاء العسكري" ينص (في المادة ٢٢٥) على أن "الضابط الذي يعلم، أو لديه أساس للافتراض، بأن أحد مرؤوسيه ارتكب مخالفة يمكن تقديمه جزاءها إلى المحكمة العسكرية [...] عليه تحرير شكوى أو إصدار أمر بتحرير شكوى بخصوص المخالفة، والتوقيع عليها وتقديمها إلى ضابط القضاء العسكري". وتنص تعليمات هيئة الأركان على أنه عندما يثير البلاغ شبهة حول انتهاك تعليمات القانون الدولي، على أثر وقوع أعمال نهب، أو تكيد أو إطلاق نار مثلا، بشكل مخالف للقانون، على ضابط القضاء العسكري نقل المعلومات مباشرة إلى الشرطة التحقيقات العسكرية، ويحظر عليه فحص الحادث بنفسه".

وفيما يتعلق بالحوادث التي قتل أو أصيب خلالها مواطنون فلسطينيون، فقد تبين الجيش في العام ٢٠٠٥ إجراء يلزم بتقديم بلاغ عن كل حادث يقتل أو يصاب خلاله فلسطيني أعزل لم يشارك في القتال، وذلك في غضون ٤٨

إعداد: بلال ظاهر

متابعات

«التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦ - ٢٠١٧»

تراجع "القيم المشتركة" بين أميركا ويهودها وبين إسرائيل!

أفرد تقرير "التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦ - ٢٠١٧" الصادر عن "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، فصلا خاصا للعلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، أعده الدبلوماسي السابق عويد عيران وميخال حاطونيل روشيستسكي. ورجع الباحثان أن الرئيس الأمريكي المنتخب، دونالد ترامب، سيستخدم أدوات شخصية وأيديولوجية وعملية في معالجة قضايا داخلية وخارجية. وأشارا إلى أنه ينبغي النظر إلى العلاقات الثنائية بين إسرائيل والولايات المتحدة على أنها "جزء لا يتجزأ من السياق الإقليمي والدولي". وأشار الباحثان إلى العلاقات المتوترة للغاية بين حكومة بنيامين نتنياهو وإدارة الرئيس المنتهية ولايته، باراك أوباما، حول قضيتين أساسيتين، هما إيران والاتفاق النووي معها والقضية الفلسطينية. واعتبرا أن ما يميز هذه الأزمة بين الجانبين مدتها الطويلة قياسا بأزمات بين الجانبين في الماضي، كذلك أشارا إلى انتقادات إسرائيلية لإدارة أوباما، وخاصة فيما يتعلق بتراجع ضلوع الولايات المتحدة في نزاعات في الشرق الأوسط خصوصا وفي العالم عموما.

وتأتي هذه السياسة لإدارة أوباما، وفقا للباحثين، على ضوء حقيقة أن الولايات المتحدة باتت تعتمد أكثر على موارد الطاقة الداخلية وأصبحت مصدرة للطاقة، ولذا إلى أن من شأن ذلك أن يزيد التوتر بين الولايات المتحدة وبين منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وخاصة مع السعودية، وأن ترامب سيعمل من أجل حماية الإنتاج المحلي، والسبب الثاني يتعلق بامتناع الولايات المتحدة عن استثمارات كبيرة في صراعات لن تعود بأرباح عسكرية وإستراتيجية وسياسية واقتصادية واضحة.

ورأى الباحثان أن "على الحكومة الإسرائيلية أن تحلل التبعات الإستراتيجية على إسرائيل في أعقاب انسحاب الولايات المتحدة الجزئي والتدريجي من المنطقة، وإحدى التبعات، على سبيل المثال، هي ضلوع أميركي مقلص في عملية السلام، لكن على الرغم من هذا الضلوع المقلص، ستستمر الولايات المتحدة في أن تكون ضالعة في بلورة خطوات في الشرق الأوسط، وليس لدى إسرائيل أي طريق أفضل لكي تكون جزءا من تطورات كهذه من إجراء حوار وثيق مع الولايات المتحدة، وعلاقات إسرائيلية - أميركية كهذه تستوجب مستوى ثقة عاليا".

واعتبر الباحثان أن "قدرة إسرائيل على إبعاد نفسها عن الحروب والنزاعات الإقليمية تعزز الادعاء بعدم وجود علاقة منطقية بين الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والنزاعات الأخرى في المنطقة، وأن حل الصراع الأول لن يكون له أي تأثير على حل النزاعات الأخرى. ويبدو أن هذا المنطق مقبول على الأميركيين، لكن النتيجة لم تكن بتخفيف الضغط على إسرائيل بسبب سياستها تجاه الفلسطينيين، لا من جانب الولايات المتحدة بزعامة أوباما ولا من جانب لاعبين دوليين آخرين".

ورغم أن ترامب لم يتحدث كثيرا عن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، باستثناء الالتزام بأمن إسرائيل وأقوال مساعديه حول نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، إلا أن الباحثين أشاروا إلى أنه "سيكون من الخطا الافتراض أن هذا الموضوع سيعيق عن أحدها الإدارة المقبلة، وعمليا، على الأرجح أن يطرح الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني في اللقاء الأول بين القيادة الإسرائيلية والرئيس الجديد، وكذلك في المداولات المتعلقة بعلاقات إسرائيل مع لاعبين إقليميين ودوليين، لكنهما توقعوا لا تطلب إدارة ترامب إسرائيل، في الفترة القريبة، بأن ترسيم حدودا مستقبلة دقيقة أو خطط مفصلة حول المستقبل السياسي للقدس، وذلك على ضوء انعدام الاستقرار الحالي في المنطقة، ضعف القوة الدولية، والظروف الخاصة داخل الضفة الغربية والسياسة التي يتبناها تقرير الرابعية الدولية في تموز العام ٢٠١٦، وينبغي بموجبه إجماع جهود دولية من أجل الحفاظ على إمكانية تطبيق حل الدولتين".

وفي هذا السياق، لفت الباحثان إلى أنه "على الرغم من التعاون الواسع بين

الدولتين في مواضيع الأمن والعلوم والتجارة وغيرها، إلا أن إدارة أوباما لم تحترف

عن الخط المتواصل لانتقادات أميركية شديدة حيال موضوعين، المشروع

الاستيطاني الإسرائيلي، وما يعتبر أنه استخدام قوة عسكرية إسرائيلية مفرطة

من أجل معالجة الإرهاب الفلسطيني".

ورأى الباحثان أن "حكومة إسرائيل ستعقل خيرا إذا اقترحت أفكارا عملية لوضع

حل للطريق المسدود بين إسرائيل والفلسطينيين، مثلما تم التعبير عنه في

رسالة الرئيس بوش (الابن) إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون، في

نيسان العام ٢٠٠٤، حول الحدود المستقبلية وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين

وأنها ستعمل من أجل استئناس وتعزيز دور الولايات المتحدة في هذا السياق".

وأضاف "يبدو أنه خلال فترة ولاية أوباما تراجع أحد الأسس العامة للعلاقات

الثنائية، وهو الشعور بوجود "قيم مشتركة" للدولتين، بسبب اعتبار أن الروح

الديمقراطية الإسرائيلية ضعفت، وتظهر الاستطلاعات تأييدا أميركيا متواصلا

إسرائيليين بين المحافظين، بينما يحيل الليبراليون أكثر فاكتر لرؤية الضائقة

الفلسطينية على أنها موازية للابارتهايد، كما أن حركة BDS لمقاطعة إسرائيل

وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها تنتشر في الجامعات في أنحاء

الولايات المتحدة وتنضم إلى خطاب الليبراليين. ورغم أنه لا يوجد حاليا أي تأثير

هام لذلك على العلاقات الثنائية بين الدولتين، لكن لا ينبغي الاستهانة بهذا

التحولات".

الخلافات بين إسرائيل ويهود أميركا

تطرق الباحثان إلى العلاقات بين إسرائيل والأميركيين اليهود، ولفتا إلى أنه "ربما ستكون للتراجع في القيم المشتركة بين الجاليات اليهودية في الولايات المتحدة وإسرائيل تبعات ضارة، لأن العلاقة بين المجتمعين هي في صلب التأييد لإسرائيل من جانب الجمهور الواسع في الولايات المتحدة وبين أعضاء الكونغرس، والعامل الثاني الذي يؤثر على الدعم الأميركي لإسرائيل مرتبط بالإدراك أن الحلف غير المكتوب بين الولايات المتحدة وإسرائيل يخدم مصالح الجانبين، والضلوع للنشط للجالية اليهودية الأميركية في الأروقة السياسية في الولايات المتحدة أسهم في ذلك أكثر بكثير من حجمها الديمغرافي الحقيقي. ولذلك، فإن تغييرا في المفهوم الذي بموجبه تتعاطف الجالية اليهودية الأميركية مع الشعب اليهودي وخاصة مع إسرائيل سيؤدي بالضرورة إلى عواقب مضره لإسرائيل".

وأضافا أن "الاعتراف بأهمية العلاقة بين الجاليتين اليهوديتين الأكبر في العالم ينبغي أن يزيد الوعي لهذه العلاقة من جانب حكومة إسرائيل والأحزاب والمنظمات غير الحكومية فيها حيال عواقب تراجع هذه العلاقة على إسرائيل". ويشار إلى أن تراجع العلاقات بين إسرائيل واليهود الأميركيين ليس نابعا من أسباب سياسية فقط، والتي تمثلت بتأييد إسرائيل لترامب بينما صوت ٧٠٪ من يهود أميركا لرفيئته هيلاري كلينتون، وإنما دينية أيضا وذلك بسبب تصاعد الأزمة بين التيار اليهودي الأرثوذكسي، المسيطر في إسرائيل، والتيارين الإصلاحية والمحافظ الأكثر ليبرالية، الذي ينتهي إليه قرابة ٤٠٪ من اليهود الأميركيين.

وأنهى الباحثان دراستهما بتوصية مفادها أن "على إسرائيل المبادرة إلى بداية جديدة في علاقاتها مع الإدارة الأميركية الجديدة وعرضها بمساعدة تحليل شامل للتطورات الإقليمية الأساسية، ويشمل ذلك إيران، ومقترحات لتعاون إقليمي في المجالات الاقتصادية والسياسية والدفاعية، وانعدام الوضوح إزاء سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني سيتطور ويتهي، وعلى إسرائيل أن تراقب بحذر ومسؤولية خطوات متشددة محتملة، وأن تأخذ بالحسبان جميع السيناريوهات ودراسة التبعات الطويلة الأمد لسياستها قصيرة الأمد".

«التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦ - ٢٠١٧»

دعوة لتنفيذ خطوات إسرائيلية في ظل غياب حل الدولتين واستحالة التسوية الإقليمية أولا!



فلسطينية جرحية بغيران قوات الاحتلال في حاجر قلنديا.

(من رويترز)

شككا في إمكانية إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حول اتفاق دائم في الوضع الحالي، وأن التقدير السائد هو أنه إذا بدأت مفاوضات كهذه فإنها لن تنتهي باتفاق.

واعتبر الباحثون أنه في وضع كهذا توجد حاجة إلى تحديد أهداف أخرى، تكون مرتبطة بالمفهوم السياسي الأساس الذي يوجههم، وبالإجابة على السؤال المبدئي حول ما إذا كان ينبغي على إسرائيل مواصلة التمسك بحل الدولتين. ووفقا لهذه الدراسة، فإن أغلبية الجمهور الإسرائيلي لا تزال ترى في الانفصال عن الفلسطينيين مصلحة إسرائيلية مركزية، لأنه من دون ذلك "لن تتمكن إسرائيل من الاستمرار في البقاء كدولة ديمقراطية للقومية اليهودية".

لكن ينبغي الالتفات في هذا السياق إلى معنى الانفصال عن الفلسطينيين" خاصة وأن الإسرائيلييين يجمعون على رفض حدود العام ١٩٦٧ على أنها حدود بين إسرائيل والدولة الفلسطينية، كما أن أغلبية الإسرائيلييين تنتخب أحزابا يمينية لا تؤيد قيام دولة فلسطينية وإنما منح حكم ذاتي في أفضل الأحوال في مناطق مقطعة الأوصال.

وأشار الباحثون إلى تحذيرات من داخل إسرائيل، مفادها أن المستوطنين وانتشارهم في الضفة الغربية "جعل الانفصال بين إسرائيل والفلسطينيين مستحيلا" من جهة، لكنهم اعتبروا من الجهة الأخرى أن "معايينة انتشار المستوطنين في الضفة تؤدي إلى الاستنتاج بأن الانفصال الذي يبقَى بيد إسرائيل الكتل الاستيطانية المحاذية للخط الأخضر في إطار تطبيق خطة إسرائيلية أحادية الجانب أو اتفاق على أساس حدود العام ١٩٦٧ ويشمل تبادل أراض، ما زال ممكنا. وإذا كانت الأمور بهذا الشكل، يبدو أن على إسرائيل العمل تدريجيا ولكن بسرعة من أجل دفع شروط تسمح بواقع الدولتين للشعبين، لمصلحة مستقبلها كدولة قومية للشعب اليهودي وأمن الدولة ومواطنيها".

ورغم أن خطوات كهذه من شأنها سلب حقوق فلسطينية، خاصة في حال تنفيذها بشكل أحادي الجانب، إلا أن الباحثين اعتبروا أنها "يمكن أن تدعم مفاوضات في المستقبل، أو تُنفذ بغياب حوار" إسرائيلي-فلسطيني. وفيما يبدو هذا الاقتراح شبيها بخطة الانفصال الإسرائيلية الأحادية الجانب عن قطاع غزة (٢٠٠٥)، إلا أن الباحثين اعتبروا أن "حكومة (إسرائيلية) تكون مستعدة لتبني هذه الطريق وإنشاء واقع الدولتين، عليها أن تعزف كهدف مركزي رسم حدود مؤقتة بين إسرائيل والكيان الفلصطريحي، بحيث لا تمنع احتمالات مفاوضات مستقبلية على تسوية دائمة، تسمح لإسرائيل بمواصلة نشاط أمني ضروري للحفاظ على الأمن بالمستوى الحالي وتوقد إلى تقدم المشروع الفلسطيني لبناء الدولة".

وتابع الباحثون أن "حدودا كهذه، لن تكون مستوطنات خلفها، سيتمنع استمرار توسع المشروع الاستيطاني بصورة تمنع تطبيق حل الدولتين"، لكن الباحثين اعتبروا أنه حتى "غياب حكومة قادرة على خطوة طموحة كهذه، ما زال بالإمكان تقديم سلسلة خطوات تقيد البناء في المستوطنات فقط في الأماكن التي من الممكن أن يكون هناك اتفاق على ضمها إلى إسرائيل في تسوية مستقبلية، وستكون الخطوات من النوع الثاني تلك التي تهدف إلى بناء بنية تحتية للدولة الفلسطينية واقتصادها ومؤسستها".

وشدد الباحثون على أن "ثمة أهمية مركزية في هذا الإطار لأي تطورات في المنطقة C، وعدم قدرة الفلسطينيين على استخدام معظم مناطق الضفة سينشئ حالة كانتونات وسيمنع تطورا اقتصاديا واستقرار مؤسسات السلطة الفلسطينية. وبات توسيع استخدام السلطة لجزاء من المنطقة C ضروريا لمشروع بناء الدولة".

في هذه الأثناء، رفضت إسرائيل جميع المبادرات الدولية لتحريك المفاوضات، وبدلا من ذلك فإنها تزوج لتسوية مع الفلسطينيين في إطار تسوية إقليمية، كما ذكر أعلاه. لكن الباحثين خلصوا في هذه الدراسة إلى أنه خلافا للفلسطريحي، وتصورات أوساط إسرائيلية

"لا توجد نية لدى هذه الجهات الإقليمية لإجراء مفاوضات مع إسرائيل بدلا من الفلسطينيين، وإنما المساعدة في بدء ودفع مفاوضات بين الجانبين... ولذلك يبدو أن من الأفضل لإسرائيل الامتناع عن رفض، يكاد يكون أوتوماتيكيا، لأية مبادرات دولية، وبدلا من ذلك دراسة مجال المبادرات الإقليمية والدولية بنظرة شاملة، بهدف استغلالها من أجل أن تلور بواسطة مبادئها مستقبل علاقاتها مع الفلسطينيين، والحفاظ على بقاء حل الدولتين".

إضافة إلى ذلك، فإن استمرار الستاتيكو (أي الوضع القائم) يهدد بإحباط احتمال الانفصال بين إسرائيل والفلسطينيين وحل الدولتين في الأمد بعيد.

وفيما يتعلق بالوضع السياسي في إسرائيل، اعتبر الباحثون أنه "ربما كانت لدى نتنياهو نية لتغيير سياسته وتنفيذ خطوات بهدف منع الأزمات المتوقعة، لكن من أجل أن يكون تغيير كهذا ممكنا، يتطلب ذلك تغيير التشكيلة الائتلافية التي يرأسها وضم "المعسكر الصهيوني" بدلا من حزب "البيت اليهودي".

الإلا أن تغييرا كهذا لم يحدث، "على ما يبدو بسبب رفض نتنياهو الالتزام بخطوات سياسية في الموضوع الفلسطيني"، وبدلا من ذلك ضم نتنياهو حزب "يسرائيل بيتنو" ("إسرائيل بيتنا") برئاسة أفيغور ليرمان إلى الائتلاف، وبذلك "أقيمت عمليا إمكانية تغيير السياسة تجاه الفلسطينيين، واستبدال وزير الدفاع، موشيه يعلون، بأفيغور ليرمان... عكس تصعيدا في السياسة تجاه الفلسطينيين".

وأضاف الباحثون أن "لييرمان قد يدفع سياسة تنسجم مع مفهومه، الذي أعلن عنه في الماضي، وبموجبه فإن السلطة الفلسطينية وقيادتها هما المشكلة عمليا وليستا جزءا من الحل، ولن تكون السلطة شريكة في تسوية العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن شأن تطبيق هذه السياسة أن يؤدي إلى انهيار السلطة، بما في ذلك الأمان التي سيحببها تطور كهذا من إسرائيل".

ورأى الباحثون أن "حكومة إسرائيل، بتركيبتها الحالية، لن تتمكن بالتأكيد من إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين حيث تكون ناجحة أكثر من جولة المفاوضات الأخيرة والفاشلة، التي جرت بوساطة وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري". وأكد الباحثون أيضا أنه بالرغم من أن نتنياهو يكرز الحديث عن رغبته بمفاوضات مباشرة، إلا أن "ثمة شككا في ما إذا كان معنيا فعلا بالدخول إلى مفاوضات مباشرة بهدف إحداث انطلاقة ملموسة باتجاه تسوية، ودفع الغاية المعلنة بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل".

وشدد الباحثون أيضا على أن "استمرار الستاتيكو، الذي تواصل إسرائيل من خلاله السيطرة المطلقة على ٦٠٪ من مساحة الضفة، أي المنطقة C، وسيطرة جزئية على باقي الضفة، إضافة إلى التوسيع المتواصل للمشروع الاستيطاني، يلجم بناء الدولة الفلسطينية ويحول دون تحسين الخدمات اليومية للسكان الفلسطينيين أيضا، وهؤلاء السكان فقدوا الأمل بشكل كامل بأي تغيير إيجابي لوضعهم عن طريق مفاوضات سلام، وهم يبحثون عن بدائل".

وأشار الباحثون إلى أن عباس يعارض "النضال العنيف" كبديل، واتجه إلى تدويل الصراع بواسطة حملة تشمل خطوات دبلوماسية وقضائية وإعلامية، وبات هذا المجهود الدولي قناة النشاط الوحيدة بسبب الجمود السياسي بين الجانبين. ورأى الباحثون في نشاط حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض عقوبات عليها (BDS) أنه يعبر هو الآخر عن التوجه الفلسطيني إلى الحلبة الدولية، كوسيلة ضغط على إسرائيل.

ولفت الباحثون إلى أن لدى الجمهور الفلسطيني الواسع بدائل للطريق المسدود الذي وصلت إليه العملية السياسية، وأن البديل السائد بين الشبان الفلسطينيين المحظين هو العنف غير المنظم، ويسمى أحيانا "انتفاضة الساكنين والدهس" في إشارة إلى الهبة الشعبية الفلسطينية التي اندلعت في تشرين الأول ٢٠١٥.

وأشاروا إلى أنه في موازاة ذلك، فإنه في أوساط الطبقة المثقفة الفلسطينية استؤنف الحديث عن حل الدولة الواحدة، بدلا من السعي إلى حل الدولتين. واعتبر الباحثون أن "الاستنتاج النابع من ذلك هو التنازل عن ممارسة ضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى اتفاق على إقامة دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، واستبداله بممارسة ضغط على إسرائيل من أجل منح الفلسطينيين حقوقا متساوية في إطار دولة واحدة. وهذا التفكير هو في أساس الادعاءات بأن إسرائيل تمارس سياسة إبارتهايد، فيما الرد على ذلك هو نضال على غرار الأسلوب الجنوب أفريقي لمساواة في الحقوق".

وبحسب هذه الدراسة، فإنه "في هذا النقاش يوجد توجه آخر، ليس بارزا وليس سائدا حتى الآن، ويبدو على توثيق العلاقة بين الضفة الغربية والأردن".

"خطوات إسرائيلية محتملة"

لفتت هذه الدراسة إلى أنه يوجد في إسرائيل إجماع واسع، وحتى لدى جهات كثيرة في اليسار الصهيوني وأحزاب الوسط، على أن ثمة

صرح رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في مناسبات عديدة خلال العام الماضي وقبله، بأن سلافا إسرائيليا - فلسطينيا لا يمكن تحقيقه من خلال مسار ثنائي بين الجانبين، وإنما من خلال سلام إقليمي بين إسرائيل والدول العربية "السنية المعتدلة". في إشارة إلى مصر والأردن والسعودية ودول الخليج، واعتبر نتنياهو أنه في إطار محادثات سلام كهذه، عربية - إسرائيلية، سيكون في إمكان الفلسطينيين تقديم تنازلات لإسرائيل، تحت ضغوط ومظلة عربية واسعة.

في نهاية العام الفائت، أصدر "معهد أبحاث الأمن القومي" في جامعة تل أبيب، تقريره السنوي "التقدير الإستراتيجي لإسرائيل ٢٠١٦ - ٢٠١٧"، الذي احتوى على مجموعة من الدراسات حول الحيز الإستراتيجي الإسرائيلي الإقليمي والدولي.

وفيما يتعلق بالحيز الإقليمي، فإن هذه الدراسات أجمعت على أنه لم تكن هناك مفاجأة إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل، وذلك على ضوء "الربيع العربي" المتواصل منذ بداية العقد الحالي، وإنما هي تطورات باتجاه تصعيد أو جمود متخم بالمخاطر، وإلى جانب ذلك، اعتبرت هذه الدراسات أن ثمة "فرصة لتنفيذ سياسة وخطوات تساعد إسرائيل على مواجهة تحديات أمنية وسياسية ماثلة أمامها، وتحسن صمودها إزاء تهديدات على سلامتها ومكانتها الإقليمية والدولية".

وتجدر الإشارة إلى أن "التقدير الإستراتيجي لإسرائيل" صدر قبل تبني مجلس الأمن الدولي القرار ٢٣٣٤، الذي يدين الاستيطان ويؤكد عدم شرعيته، وأيدته كافة الدول الأعضاء في مجلس الأمن، باستثناء الولايات المتحدة التي امتنعت عن القرار صفعة لحكومة نتنياهو وسياستها تجاه الفلسطينيين. وفي هذه الأثناء، تتوجس إسرائيل من خطوات دولية مشابهة، بينها انعقاد مؤتمر وزراء خارجية سبعين دولة في باريس، في منتصف الشهر الحالي، في إطار المبادرة الفرنسية لتحريك "عملية السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين. ووصلت الأزمة في العلاقات بين حكومة نتنياهو وإدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، إلى حضيض غير مسبق في أعقاب الامتناع عن استخدام الفيتو، وخطاب وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، الذي رسم فيه خطوط حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني من وجهة نظر الإدارة الأميركية المنتهية ولايتها.

"تناقضات العالم العربي"

تطرقت إحدى دراسات "التقدير الإستراتيجي لإسرائيل"، والتي أعدها الباحث أوفير فينتر، إلى الخط السياسي الذي يتبعه نتنياهو، بشأن "السلام الإقليمي".

وأشار فينتر إلى أن "الدول العربية السنية معنية في الفترة الحالية بدفع عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية قدما انطلاقا من التزامها تجاه الفلسطينيين، والأهم من ذلك بسبب قلقها على مصالها، وهي: إضعاف قوى إسلامية تتغذى، برأبها، من الصراع مع إسرائيل وتهدد أنظمتها؛ تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية بواسطة أخذ دور في مفاوضات سلام؛ الحصول على شرعية شعبية من أجل توسيع إطار تطبيع العلاقات بينها وبين إسرائيل".

واعتبر فينتر أنه بالنسبة لإسرائيل، فإن هذه التوجهات لتلك الدول العربية "تؤكد على القيمة المضافة الكامنة في مسار تسوية إقليمية لإسرائيل - الفلسطيني، والمصلحة، واحتمال تحويل مبادرة السلام العربية، مع تعديلات وملاءمات، إلى قاعدة ناجحة لمفاوضات سلام، إذ أنه بدعم عربي وإسلامي واسع، بإمكان الفلسطينيين تليين مواقفهم وإبداء استعداد لتسوية تاريخية في قضايا الحل الدائم القابلة للانفجار، وفي مقدمتها حق العودة والقدس، ومن شأن نجاح مفاوضات من هذا النوع، تجري تحت سقف عربي، أن يشق الطريق نحو تعاون غير مسبوق بين إسرائيل وجاراتها في عدة مستويات، أمنية وسياسية واقتصادية".

الإلا أن فينتر لفت إلى أنه في هذا السياق يتعين على إسرائيل أن تأخذ بالحسبان "المرج الذي تواجهه الأنظمة العربية جراء الفجوة البرازة بين اعترافها بالفائدة الكامنة في تطوير علاقات متبادلة مع إسرائيل وبين التحفظ الشعبي السائد من دفع علاقات كهذه"، في إشارة إلى أنه من الصعب حل الصراع العربي - الإسرائيلي قبل أو على حساب حل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

ورأى الباحث أن رفض لاعب الجود المصري، إسلام الشهابي، مصدفة خصمه الإسرائيلي، أوري ساسون، في الألعاب الأولمبية التي جرت في البرازيل العام الماضي، ورغم وجود اتفاقية سلام بين دولتيهما، يدل على "المعضلة العربية إزاء العلاقات مع إسرائيل"، وأضاف فينتر أن الشهابي "استجاب للتطبيع مع العدو الصهيوني" لكنه امتنع عنه أيضا. وهذا التناقض في تصرف الرياضي الفرد عكس تعقيدات التناقضات الحادة السائدة في كل العالم العربي، الذي يضطر إلى المناورة بين النظرة إلى إسرائيل على أنها "عدو تاريخي" من جهة، وبين واقع وجود اتفاقيات سلام عربية - إسرائيلية صلبة ومصالح إستراتيجية مشتركة من الجهة الأخرى، وبينهما قضية فلسطينية لا يظهر حلها في الأفق حتى الآن".

مصير حل الدولتين

الدراسة المركزية حول العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية الذي تضمنها "التقدير الإستراتيجي لإسرائيل" تحدثت عن أزمة متواصلة وعن تعميق الجمود السياسي بين الجانبين. وكتب معدو هذه الدراسة، وهم الباحثون شلومو بروم وعنات كورتس وغلعاد بشير، أنه "تعمق الطريق المسدود في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية العام الفائت، وجرى التعبير عن ذلك من خلال استمرار مظاهر العنف وانعدام الاتصالات بين الجانبين وتجاهل كل جانب للاحتياجات السياسية والأخرى للجانب الآخر".

وتوقع الباحثون أنه في المستقبل غير البعيد سيؤدي استمرار الجمود إلى ازمتين على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة. واعتبروا أن عدم إجراء انتخابات في الضفة "قد يؤدي إلى انهيار السلطة الفلسطينية"، إضافة إلى أنه "يتوقع حدوث أزمة خلافة شديدة لدى انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس". وفي غزة، توقع الباحثون اشتداد الأزمة الإنسانية وأزمة البنية التحتية وأن يؤدي ذلك إلى "تفجر العنف"، إلا في حال تنفيذ خطوات من أجل تحسين الوضع.

المستوطنون في الضفة ليسوا بحاجة لممارسة ضغط على نتنياهو كي يدعمهم!

سبب سلاسة صدور قرارات التمويل للمستوطنات والمستوطنين يعود إلى موقف نتنياهو المؤيد للسياسة الاستيطانية*



الاستيطان في زمن نتنياهو، دعم سخى بلا ضغوط!

(أبأ)

معسكر اليمين المتشدد ككل. وكنا في تقارير سابقة أشرفنا إلى أن نتنياهو وضع هدفا بتوسيع نفوذ حزبه في المستوطنات، بما فيها الأيديولوجية، في إطار السعي إلى الحفاظ على الكتلة الأكبر بعد أي انتخابات، وثانياً لأنه يعي حقيقة أن المستوطنين هم الصوت الأعلى، والأكثر تأثيراً في معسكر اليمين، وتزايد الدعم له بين المستوطنين يعكس مباشرة على قطاعات اليمين الأخرى في إسرائيل.

ونذكر أن انتخابات ٢٠١٥ كانت بمثابة إنذار "خطر" من حزب "الليكود" على تحالف أحزاب المستوطنين "البيت اليهودي" الذي سجل تراجعاً في كميّة أصواته في الانتخابات من دون القدس، بنسبة وصلت إلى ٢٠٪، بينما حزب "الليكود" ارتفعت أصواته في هذه المنطقة بنسبة زادت عن ٢٤٪. وبالنسبة للبيت اليهودي فإن الخسارة بين انتخابات ٢٠١٣ و٢٠١٥ بما يزيد عن ٨٪ (الزيادة في سجل إجمالي ذوي حق الاقتراع أقل من ٤٪). نظراً للتناثر الحاد بين المستوطنين، وعدا هذا من المفترض أن تكون الانتخابات قاعة التمدد الأكبر للبيت اليهودي، ونتنياهو معني بتثبيت هذا الانجاز الانتخابي مستقبلاً، خاصة وأن استطلاعات الرأي تشير إلى احتمال حدوث تراجع عام لقوة حزب "الليكود"، مقابل استرجاع تحالف "البيت اليهودي" القوة التي خسرها في انتخابات ٢٠١٥. ليعود بقوة ١٢ مقعداً بدلاً من ٨ مقاعد اليوم، ما يشكل ضغطاً حزبياً كبيراً على نتنياهو وحزبه.

يوماً بعد يوم أنها تنافس اليمين على مواقفه، ولا طرح البديل. وهذا تأكيد من رد فعل رئيس حزب "العمل" إسحاق هيرتسوغ، ورئيس حزب "يوجد مستقبل" يائير لبيد، اللذين هاجما بشدة مجلس الأمن والقرار الصادر عنه، بينما كان تحميها لنتنياهو مسؤولة ما جرى بعبارة جحولة، غرقت في عبارات الانتقاد لمجلس الأمن.

ورغم ذلك، إلى جانب الغضب الذي تملك نتنياهو من مجرد صدور القرار، تملكه القلق من احتمال أن يواجه حملة شديدة تحمله مسؤولة ما جرى في مجلس الأمن، وأن إدارة باراك أوباما ردت على عرديته ضدها على مدى سنين، وأن يرى الشارع الإسرائيلي ما جرى نسفاً لكل ادعاءاته بأن مكانة إسرائيل في تقدم مستقر في الحلبة الدولية، وأن موازين القوى تعمل لصالح إسرائيل، وهذا ما سعى نتنياهو بشكل دائم إلى إظهاره، خاصة على صعيد العلاقات بينه وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. إلا أن هذا القلق زال في غضون يومين وثلاثة، على ضوء ضعف خطاب المعارضة الصهيونية، الذي تمسك بالدفاع عن إسرائيل في مواجهة الخارج.

في المقابل، فإن نتنياهو صعد خطاب القوة في الأيام التي تلت صدور القرار، وكان هذا بهدف مزيج: الظهور على الحلبة الدولية كشخص قوي في "إسرائيل القوية"، مستفيداً من توجهات الإدارة الأميركية المقبلة برعاية دونالد ترامب، وثانياً، الظهور بقوة استثنائية أمام معسكر اليمين المتشدد، الذي في صدارته المستوطنون. وبالإمكان القول إن نتنياهو يستثمر قرار مجلس الأمن ليعزز مكانته أكثر في المستوطنات، الجمهور الأكثر والأشد حراكاً في

نهج نتنياهو وحساباته

ظهر نتنياهو على الحلبة السياسية الإسرائيلية أول مرة وظيفاً مسؤولاً في البعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة، لاحقاً نائباً لوزير الخارجية في النصف الثاني من حكومة إسحاق شامير (١٩٩٠-١٩٩٢)، ثم رئيساً لحزب الليكود، ابتداء من العام ١٩٩٣ ولاحقاً رئيساً للحكومة بين ١٩٩٦ و١٩٩٩. وبعد عودته إلى السياسة، ظهر وزيراً للمالية في حكومة أريئيل شارون الثانية ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ثم رئيساً مرة أخرى لحزبه، وابتداء من العام ٢٠٠٩ وحتى اليوم كان رئيساً لثلاث حكومات متعاقبة، وطوال هذه المدة لم يشذ نتنياهو يوماً عن الخط اليميني الأشد طرفاً في السياسة الإسرائيلية، وكل نهجه يصب في صالح "أرض إسرائيل الكاملة".

كذلك، فإن نتنياهو قاد عملية تغيير طابع حزب "الليكود" من حزب أيديولوجي يميني، وفق نظرية وضعها زئيف جابوتنسكي، وقام عليها حزب "حيروت" الذي أسس "الليكود" في العام ١٩٧٤، إلى حزب يسيطر عليه شخص نتنياهو، مستنداً إلى مجموعات استيطانية منغلقة تغلغت في هيئات الحزب تدريجياً، حتى باتت القوة المركزية، وبموازاة ذلك تهميش كل التيار الأيديولوجي، القديم، ومكسلي طريقه، الذي فلت منه حتى الآن بنيامين بيغن، والذي رغم مواقفه المتشددة وتمسكه بمبدأ "أرض إسرائيل الكاملة"، إلا أنه تحدى وضوت ضد "قانون التسوية".

ويشعر نتنياهو أنه في مركز قوة، ولا منافس له في حزبه وفي معسكر اليمين، وهو على يقين أن ليس له منافس حقيقي يحدد مكانته في صفوف المعارضة، التي تؤكد

الكنيست أقر ميزانية إسرائيل الجديدة قبل انقضاء ٢٠١٦:

حصّة المستوطن اليهودي في الضفة خمسة أضعاف حصّة المواطن في أي من المناطق السكنية داخل إسرائيل!

الدائرة، إلا أنها عادت وظهرت في بند خاص ميزانيته ١٠٠ مليون شيكل ضمن ميزانية وزارة الزراعة تحت عنوان «أنشطة أخرى في نطاق المسؤولية» وقد ورد في ذلك البند أن غاية هذه الميزانية هي «منح معونات نصت عليها القوانين» و«تأمين البحوث، أيضاً، إلى سبب آخر لهذا التفضيل لصالح المستوطنين في الضفة الغربية يتمثل في «هبات الموازنة» التي تقدمها وزارة الداخلية للسلطات المحلية. والسبب الرسمي الذي تعتمده هذه الوزارة في تقديم هذه الهبات هو «تمكين السلطة المحلية من بلوغ حالة من الموازنة المالية، عوضاً عن العجز المالي»، وهو ما يعني، بالضرورة وبشكل طبيعي، أن تذهب حصّة الأسد من هذه الهبات إلى السلطات المحلية في الضواحي والمناطق النائية عن مركز البلاد، غير أن الحقيقة، كما يكشف عنها هذا البحث، أن «صيغة هبات الموازنة» تشمل معاملاً خاصاً يضمن تفضيل السلطات المحلية في مستوطنات الضفة الغربية وفي «خط المواجهة» (في شمال إسرائيل)، بحيث تحظى هذه بهبات أكبر بكثير من تلك التي تحصل عليها السلطات المحلية الأخرى «التي تعاني من عجز مالي مماثل»!

ويؤيد البحث أن ميزانية «دائرة الاستيطان» (التي كانت ضمن مسؤوليات «ديوان رئاسة الحكومة» مباشرة وجرى نقلها إلى مسؤولية وزارة الزراعة مع تولي أوري أريئيل منصب وزير الزراعة) وهي تشكل عملياً «مساراً التفاضل لرصد الأموال وتحويلها»؛ ذلك أن ميزانيات هذه «الدائرة» مخصصة، في أغلبها وبصورة دائمة تقريباً، لتلبية احتياجات مختلفة للمستوطنات والمستوطنين في الضفة الغربية. ففي العام ٢٠١٤، مثلاً، تم رصد ٢٣٪ من ميزانية «دائرة الاستيطان» لما يسمى «منطقة المركز، التي تشمل ١٢ مستوطنة في الضفة الغربية و ١٠ بلدات يهودية في داخل إسرائيل، بينما تم توزيع الجزء المتبقي من ميزانيتها هذه (٧٠٪) على ٦٨ بلدة في داخل إسرائيل، ٤٨ منها في «المنطقة الشمالية» و ٢٥٠ أخرى في «المنطقة الجنوبية».

ويؤكد البحث أن ميزانية «دائرة الاستيطان» الفعلية تزيد، بصورة دائمة ومنهجية، عما هو مخطط لها سلفاً، وذلك بشكل خاص - بسبب ضغوط سياسية مختلفة ومتواصلة، على مدار السنة كلها- لزيادة هذه الميزانية؛ ففي إطار الميزانية العامة للدولة (للعام ٢٠١٥-٢٠١٦)، كان من المفترض أن يتوقف نشاط «دائرة الاستيطان» هذه، على ضوء الانتقادات الحادة التي سجلها المستشار القانوني للحكومة لكل ما يتعلق بشفافية العمل والمصرف في هذه

إلى أن المعطيات الواردة أعلاه حول تفضيل المستوطن في الضفة الغربية على المواطن في داخل إسرائيل «لا تشمل التفضيل الواضح في الميزانيات المرصودة للمستوطنين في مجالي التعليم والأمن»!

وبينما يحصل المواطن الإسرائيلي، في المتوسط العام، في إطار الميزانية العامة الجديدة، على ٥٠٦ شواكل كامتيازات ضريبية وهبات مختلفة في السنة، يحصل المستوطن اليهودي الواحد في الضفة الغربية على ١٩٢٣ شيكلاً من هذه الامتيازات والهبات.

ويؤكد البحث أن هذه الفجوة بين ما يحصل عليه المستوطن اليهودي في الضفة الغربية وما يحصل عليه المواطن الإسرائيلي في النقب أو في الجليل لم تخلق في هذه الميزانية الجديدة، وإنما جاءت هذه لتكرس هذه الفجوة وتعتمدها، علماً بأن المواطنين في منطقتي النقب والجليل تحديداً يحصلون على دعم حكومي أكبر مما يحصل عليه المواطنون في المناطق الأخرى في داخل إسرائيل، نسبياً، وذلك في إطار ما يسمى «دعم الضواحي والمناطق النائية».

فخلال السنة الأخيرة فقط، على سبيل المثال، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارات عمقا هذه الفجوات، وذلك تحت ذريعة «الوضع الأمني الخاص» الذي تعيشه مستوطنات والمستوطنون في الضفة الغربية. القرار الأول شمل جميع المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ونص على منحها «هبة لمرة واحدة» بقيمة ٧٥ مليون شيكل للسنوات الثلاث القريبة (حتى العام ٢٠١٨)، بينما قضى القرار الثاني برصد مبلغ ٥٥ مليون شيكل، حتى العام ٢٠١٨، أيضاً، للمستوطنين اليهود في قلب مدينة الخليل وفي مستوطنة «كريات أربع» الجاورة.

وفي إطار ما يسمى «معونات خاصة بسبب الوضع الأمني»، حوّلت الوزارات المختلفة مبالغ مختلفة للمستوطنات في الضفة الغربية خلال السنة الأخيرة ٢٠١٦، كان من بينها: ٦ ملايين شيكل من وزارة التعليم لأغراض «البناء، التعليم

بعد خمس دقائق من كفار سابا»، وهو الشعار الذي استهدف ليس فقط تصوير المستوطنات في الضفة الغربية بأنها قريبة جغرافياً، بل بأنها «بريصة ومرجحة» مقارنة بكفار سابا (المدينة الواقعة في وسط إسرائيل).

ولئن كان رصد الموارد للمستوطنات والمستوطنين قد جرى في السابق من خلال اللجوء إلى الأعياب ومناورات مختلفة، كانت في أغلبها السحاق ضمن «المنطقة الرامية» ما بين القانوني وغير القانوني، فقد أصبح في السنوات الأخيرة «جزءاً لا يتجزأ» من الصرف الحكومي المتوج بقانونية رسمية خالصة، من خلال القوانين المختلفة التي تم تشريعها لهذا الغرض، من بينها بالطبع «قانون الميزانية»، بصورة أساسية، إلى جانب مختلف القوانين والأوامر القانونية الرامية إلى سلب الأراضي الفلسطينية والاستيلاء عليها.

ومن هنا، فإن ما يتضمنه قانون الميزانية الجديد الذي أقره الكنيست في كل ما يتعلق برصد الميزانيات والموارد المادية المختلفة للمستوطنات والمستوطنين يشكل تنفيذاً دقيقاً للتوجهات السياسية الرسمية السائدة في إسرائيل ويأتي لخدمة هذه التوجهات ومشاريعها المستقبلية.

وكشفت بحث جديد عن حقيقة أن قانون الميزانية العامة الجديدة لدولة إسرائيل (للسنتين ٢٠١٧ و٢٠١٨) يتضمن تفضيلاً واضحاً وبارزاً للمستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، إذ يحصل هؤلاء على امتيازات وهبات مالية (ضريبية وغيرها) تزيد بنسبة ٢٤٪، بالمعدل، عما يحصل عليه السكان في منطقة النقب في جنوب إسرائيل وبنسبة ١٩٪ عما يحصل عليه السكان في منطقة الجليل في شمال إسرائيل. وفي المتوسط العام، تعادل حصّة المستوطن اليهودي في الضفة الغربية من الميزانية العامة الجديدة للدولة خمسة أضعاف حصّة المواطن الإسرائيلي في أي من المناطق السكنية المختلفة في داخل إسرائيل (ضمن ما يسمى «الخط الأخضر»).

ويشير البحث، الذي أجراه «مركز ماكرو للاقتصاد السياسي»

اشهر بدأت تظهر مبادرات من كتلة «البيت اليهودي». وهذا يعني أن الاهتمام بتثبيت البؤر الاستيطانية لم يكن حكراً على «البيت اليهودي» صاحب القوة الأكبر في مستوطنات قلب الضفة، بمعنى المستوطنات الأيديولوجية، بل أيضاً يشمل «الليكود».

ولم يبذ نتنياهو أي اعتراض منذ أن بدأ مشروع القانون يطوق على السطح، سوى أنه بعد أن عرض المستشار القانوني للحكومة أفيحي مندلبليت موقفه المعارض للقانون، نظراً لتعارضه مع القوانين الدولية، وأيضاً قوانين إسرائيلية، وحتى قرارات محاكم إسرائيلية، طلب نتنياهو تأجيل عرض القانون. ونقل خلال المداولات ما يقوله المستشار القانوني من أن هذا القانون قد يجر إسرائيل نحو المحكمة الجنائية الدولية.

لكن نتنياهو لم يلق بثقله لمنع التصويت، بل على العكس أصدر تعليماته لتجنيد الائتلاف كاملاً، وألقى زيارات الوزراء والنواب إلى الخارج، لضمان الأغلبية لهذا القانون لدى التصويت عليه في الهيئة العامة للكنيست في القراءة التمهيديّة، ولاحقاً في القراءة الأولى. كما اهتم نتنياهو بتواصل مباشر مع مستوطني البؤر الاستيطانية، وخاصة بؤرة «عمونة» في منطقة رام الله، التي من المفروض إخلاؤها حتى النصف الأول من شهر شباط المقبل، بموجب مصادقة المحكمة العليا على طلب لتأجيل الإخلاء تقدمت به الحكومة.

أكثر من هذا، فإن نتنياهو هو من صادق على وضع مخطط نقل بؤرة «عمونة» إلى أراضي مهجرين فلسطينيين، قريبة جداً من الأراضي بملكية خاصة للفلسطينيين في الضفة، استولت عليها عصابة «عمونة»، وهذا نهج يأتي في سياق نهج نتنياهو بشأن الاستيطان، ورفضه الفعلي على الأرض لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة.

وحتى الآن ليس واضحاً، ما إذا ستواصل الحكومة تشريع «قانون التسوية».

ونحن أمام ادعاءين، الأول مزج به الوزير تساحي هنجبي من حزب «الليكود» قائلاً إن عملية تشريع القانون ستتوقف لغرض إيجاد حلول بديلة لتثبيت هذا القانون، الذي ستكون له انعكاسات أخطر من تثبيت البؤر من ناحية المستوطنين، وأيضاً من حيث تفسيرات المستشار القانوني للحكومة، وهي ضم الضفة إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية».

أما الادعاء الثاني، الذي تتمسك به كتلة «البيت اليهودي»، أعضاء كنيست من كتلة «الليكود»، فهو أن عملية التشريع ستتواصل، وسيتم طرح القانون للتصويت عليه بالقراءة النهائية قريباً.

وكلا الاحتمالين واردان، لكن لكل واحد منهما ستكون اشكالية. ففي حال توقفت عملية تشريع القانون، فإن هذا سيكون موضوع خلاف مع كتلة «البيت اليهودي» التي رغم مشاركة كتلة «الليكود» في هذا القانون، إلا أنها ستسجله لصالحها أمام المستوطنين.

أما في حال تواصلت عملية التشريع، فإن هذا قد يؤدي إلى خلاف مع كتلة «كولانو» برئاسة وزير المالية موشيه كحلون، الذي كان قد ادعى في وقت سابق أنه حصل على وعد من نتنياهو بعدم استعمال تشريع القانون. ولكن اعتماداً على تجارب العامين الأخيرين، لا يمكن توقع أن يقود كحلون أزمة قد تجعله يغادر الحكومة، خاصة وأنه في صلب المعسكر اليميني المتشدد، وأعضاء كتلة حزبه مشاركون بكل قوة في طرح القوانين العنصرية والمناهضة لانهاج الاحتلال، و من أكثر كتل الائتلاف الحاضرة في عمليات التصويت على هذه القوانين.

كتب برهوم جرابسي:

علامات الغضب التي كانت بادية على وجه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عند صدور قرار مجلس الأمن الدولي ٢٣٣٤، الذي يقضي بعدم شرعية الاستيطان، لم تكن مصطنعة، لغرض الظهور الإعلامي المسرحي الذي يجيده، بل هذا غضب حقيقي، نابع من ضرب عنجهيته السياسية أساساً، لكن إلى جانب هذا، فإن نتنياهو تملكه القلق من احتمال تحميله مسؤولية صدور القرار، كونه يأتي بعد مصادقته على قانون نهج الأراضي الفلسطينية، الذي أرادته أكثر من أي جهة استيطانية أخرى، حتى وإن حاول تأجيل التصويت عليه.

ويصر الكثير من المحللين الإسرائيليين، ومعهم أيضاً ساسة من أحزاب المعارضة، على أن نتنياهو يخضع لـ«ابتزازات المستوطنين»، وأن هدفه هو ثبات حكومته، وهذا اتهام ليس واقعياً، إذ يمكن تفسير هذا التحليل بأن أجندة نتنياهو أقل طرفاً ومغامرة من غيره في معسكر اليمين، إلا أن حقائق تاريخ مسيرة نتنياهو السياسية منذ ما يقارب ثلاثة عقود، تثبت أن سياسة الحكومة الحالية نابعة من توجهات نتنياهو وشخصياً وفرقة السياسي، وكنا في ما مضى قد استعرضنا محطات في مسيرة نتنياهو السياسية، ومن المفيد التذكير بها حالياً.

«قانون التسوية»

الجدولة الأخيرة من الجدول حول الاستيطان كان في مركزها ما يسمى «قانون التسوية»، القاضي بنهب كلي لجميع الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة في الضفة المحتلة، التي أقامت عليها عصابات المستوطنين بؤراً استيطانية على مر السنين، لغرض تثبيت هذه البؤر. ولا يمكن لأحد أن يدعي أن هذا القانون ظهر فجأة، بل هو الأداة الفعلية لتطبيق بند اتفاق الائتلاف بين حزب «الليكود» وكتلة تحالف أحزاب المستوطنين «البيت اليهودي».

ويصن البند ٨٤ في الاتفاقية بين هذين الحزبين، على إقامة طاقم «مهنّي» يعمل على تثبيت كافة الهبات والأحياء الاستيطانية التي أقيمت في الضفة، بقصد البؤر الاستيطانية التي أقامتها عصابات المستوطنين، وعملياً تحويلها إلى مستوطنات ثابتة. وبعد أقل من ثلاثة أشهر بدأت الحكومة في ترتيب أمور هذه البؤر الاستيطانية. نذكر من بينها أنه في شهر تموز من العام ٢٠١٥ قبل الماضي، أي بعد شهرين من إقامة الحكومة الحالية، قررت الحكومة شطب ديون على مجالس المستوطنات تعادل ٤٤ مليون دولار. وتبين في التفصيل أن غالبية هذه الديون نابعة من تمويل إقامة حياة البؤر الاستيطانية، مثل مداها بالبنك التحتية وما إلى ذلك.

وفي الشهر التالي، آب ٢٠١٥، أقرت الحكومة ميزانية بقيمة ٩٠ مليون دولار في غالبيتها الساقطة لغرض شق شوارع جديدة للمستوطنات، وكان واضحاً أن الحديث يجري عن شق شوارع نحو عشرات البؤر الاستيطانية، التي ما تزال الشوارع نخونها في حالة الإهمال.

أما «مشروع قانون التسوية»، الهادف إلى الاستيلاء كلياً على الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة وتقليصها للمستوطنين الذين استولوا عليها، فقد جاءت المبادرة الأولى له من عضو الكنيست يوفاف كيش، من حزب «الليكود»، الذي بات لاحقاً رئيس اللجنة الكنيست، و فقط بعد بضعة

أقر الكنيست الإسرائيلي قبل انتهاء عام ٢٠١٦ الفائت، قانون الميزانية العامة لدولة إسرائيل للسنتين القادمتين ٢٠١٧-٢٠١٨، والتي بلغت في المجلد ٩٠٦ مليار شيكل، ٤٦٨ مليار شيكل منها للعام ٢٠١٧ و ٤٦٠ مليار شيكل للعام ٢٠١٨. وبإضافة بند المصروفات المرهونة بالمذخولات، تبلغ الميزانية ٩٢٣٫٧ مليار شيكل، ٤٩١٫٧ مليار شيكل للعام ٢٠١٧ و ٥٠٢ مليار شيكل للعام ٢٠١٨.

وعلى الرغم من كون «قانون الميزانية» القانون الأهم الذي يقره الكنيست خلال دورته، لما ينطوي عليه من تحديد للأولويات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وفي عمل السلطة التنفيذية (الحكومة) خلال فترة زمنية محددة، إلا أن هذا القانون لم يحظ بأية مداوات جماهيرية، باستثناء مواقف مشتتة صادرة عن أحزاب المعارضة وأعضاء الكنيست الممثلين لها. خاصة وأن هذه المواقف تنحصر عادة في بنود صغيرة وهامشية فقط، دون أن تنطرق إلى القضايا الجوهرية التي تمثلها الميزانية وتمسها، وفي مقدمتها بالطبع خارطة المصالح وسلم الأولويات الاقتصادية - الاجتماعية، وكذلك السياسية، بما يعكس على المجتمع الإسرائيلي برمته ويقر وجهات تطوره المستقبلية.

ومن المعروف أن نجاح المشروع الاستيطاني الكولونيالي الصهيوني مشروط بقبول عدد كبير من اليهود وموافقهم على المشاركة فيه بمشاركة فاعلة. غير أن قبول هؤلاء اليهود وموافقهم مشروطان، بدوره، بمدى الفائدة المادية التي يجنونها من هذا المشروع، وعلى مدى تاريخ الاستيطان الصهيوني في هذه البلاد، حظي المستوطنون - على اختلاف مشاربهم وزعامتهم - بموارد اقتصادية جماهيرية (عامّة) تحولت، مع الوقت، إلى ممتلكات خاصة لهم، ونذكر، جميعاً، شعار الحملة الدعائية التي أطلقتها السلطات الحكومية الرسمية في إسرائيل في أوائل الثمانينات، من أجل «تجنيد» أكبر عدد من اليهود الإسرائيليين وإغرائهم بالانتقال إلى السكن والإقامة في مستوطنات مختلفة في الضفة الغربية، من خلال التأكيد على أنهم سيكونون «على

تقارير منظمات حقوق الإنسان وأخرى ميدانية:

جريمة الجندي قاتل الشهيد الشريف في الخليل لم تكن خارجة عن المألوف في ممارسات الجيش الإسرائيلي!



الجريمة المصورة.

واحد فقط تحول إلى لائحة اتهام؛ قضية أزاريّا.” وتستذكر الصحافية عميرة هس، في تقرير لها في صحيفة “هآرتس”، عدداً من حالات القتل بدم بارد للفلسطينيين في السنوات الأخيرة، ومن بينها في يوم ١١ حزيران ٢٠١١، حين أطلق الجندي مكسيم فاينغوردوف النار على الشاب الشهيد زياد جيلاني، حينما كان ملقئاً على الأرض مصاباً بالرصاص، في وادي الجوز في القدس، لتأكيد قتله. وحينها قررت النيابة تقديمه للمحاكمة، بعد أن قبلت بادعائه غير المنطقي بأن القتل كان بشكل خطرا عليه. ومثّل هذه الجريمة تكررت بظروف أخرى، يوم ٤ تشرين الأول ٢٠١٥، في مقتل الشهيد فادي علون من العيساوية، الذي أطلق عليه جندي النار، فقط لأن عابري سبيل طلبوا منه أن يفعل ذلك، وبقي اسم الجندي محظورا للنشر. وفي يوم الأول من تموز ٢٠١٦، أطلق جندي النار على الشهيدة سارة حجوج، حينما كانت وحدها في حجرة صغيرة (كابيتا) للجنود، عند حاجز في الخليل، دون أن تشكل أي خطر على الجنود.

وفي نهاية شهر أيار ٢٠١٦، أعلنت منظمة بتسيلم

العسكرية أرسل مزيد من استكمال التحقيق ومرة تلو الأخرى، إلى أن تسرح الجنديان المشاركون في إطلاق النار. وبعد ثلاث سنوات من بدء التحقيق اتهمها، في محكمة مدنية، بانها عملا “بتهور وإهمال”، وقضاة المحكمة العليا، فقط في أعقاب التماس رفعه أبو سمير مع بتسيلم، أمروا النيابة العسكرية العامة والنيابة العامة للدولة باتخاذ القرار في ملف التحقيق.

ويقول المراسل والمحلل العسكري في صحيفة “معاريف” ألون بن دافيد إنه في السنة ونصف السنة الأخيرتين قتل ١٦٩ فلسطينيا من بينهم العشرات بعد جريمة أزاريّا. ويضيف بن دافيد: “وهناك ٨ فلسطينيين قتلوا خطأ. وكانت هناك حالات عمل فيها الجنود بشكل غير مهني واستخدموا القوة الزائدة أو أخطأوا في التقدير. وفتح أيضا أكثر من ٢٠ تحقيقا في الشرطة العسكرية، لكن في جميع الحالات حصل الجنود على الغطاء حتى في ظل الأخطاء التي ارتكبوها لأنها كانت في المجال المعقول. لم تكن هناك حادثة أخرى فيها قرر الجندي على مسؤوليته بدم بارد إعدام مخرب. ومن جميع التحقيقات هناك تحقيق

التيار الأكثر نشاطا ميدانيا دعما لهذا الجندي، مؤلفا من عناصر تلك الحركات الكهانية. وتلاحظ الجراة المتنامية لهذه الحركات في الظهور في الشارع وبمظاهرات عنيفة، كانت مليئة بالتهديدات حتى لقادة الجيش ورئيس الأركان، وعلى الرغم من الإعلان عن بعض الاعتقالات، إلا أن هذا عكس أجواء لم تكن مألوفة إلى هذا الحد في الشارع الإسرائيلي، وهذا انعكس كذلك في استطلاع الرأي العام الذي نشرته صحيفة “معاريف” الإسرائيلية في عددها الصادر يوم الجمعة ٦ كانون الثاني الحالي، فقد قال ٥٨٪ إن رئيس الأركان غادي أيزنكوت وقادة الجيش منقطعون عن الشارع، بسبب موقفهم الانتقادي للجندي، وهذه النسبة من المفروض أن تكون أعلى إذا ما احتسبنا موقف اليهود وحدهم، لأن استطلاع الرأي شمل شريحة نموذجية ضمت نسبة تمثل العرب في إسرائيل. وطيلة الوقت كانت لموقف الجيش في كل القضايا مكانة خاصة في الرأي العام الإسرائيلي، وهذا ما لم يظهر في استطلاع الرأي هذا.

الحقائق عن جرائم الجيش الإسرائيلي

لكن القضية الأساس تبقى أنه بموجب الحقائق المثبتة على مدار عشرات السنين، فإن جريمة اليئور أزاريّا ليست حدثا شاذا في جيش الاحتلال الإسرائيلي، بل إن جرائم كهذه أو تلك ترتكب بوتيرة عالية.

وبحسب تقارير مراكز حقوقية، وأخرى تابعة للأمم المتحدة، فإن الجيش لا يلتفت إلى مئات الشكاوى التي تقدم له ضد جنوده وتصرفاتهم (طالع ص ٥).

وتقول صحيفة “هآرتس”، في عددها الصادر يوم الجمعة ٦ كانون الثاني الجاري، إنه منذ تشرين الأول ٢٠١٥ وحتى الآن، “فتح الجيش الإسرائيلي ملفات تحقيق في أكثر من ٢٠ حالة إطلاق نار في الفلسطينييين، وفي إطار هذه التحقيقات تم جبي شهادات من الجنود، وجمع أفلام ومواد توثيق أخرى، وفي بضع حالات أيضا توجه الجيش إلى منظمات حقوق الإنسان، بما فيها بتسيلم كي يسلط الضوء على الحدث، ولم يصل أي من هذه الملفات إلى لائحة اتهام حتى اليوم، باستثناء أزاريّا. ولم يعقل في أي من التحقيقات أي جندي مشبوه ولم تلتقط له الصور وهو يقتاد بالقيود إلى المحكمة”.

وتقول الصحافية غيلي كوهين، في تقرير “هآرتس”، إنه أحيانا، ورغم أن شرطة الفيديو التي توثق الحالة، فإن ملفات التحقيق تطول لدرجة أن المشركين يكونون خرجوا من نطاق قانون القضاء العسكري، هكذا حصل في حالة موت سمير عواد في قرية بدرس في كانون الثاني ٢٠١٣، فشرط الفيديو الذي وثق الحالة، والذي صدره كاميرات المراقبة العسكرية، وثق فقط جزءا مما حدث، وتحقيق الشرطة

كتب هشام نفاع:

اكتسب الكاتب أ. ب. يهوشوع مكانة رفيعة في إسرائيل، ليس بوصفه كاتبًا من الصفوف الأولى فقط، بل لكونه ما يشبه أحد الزعماء الروحانيين لما يسمى “معسكر السلام”، وفي الواقع الإسرائيلي، من يدعي النزوع نحو السلام (في حدود المصلحة الصهيونية) يعيش داخل “معسكر” أيضا، وليس دعاة الاحتلال والحرب فحسب.

في آخر شهر عام ٢٠١٦ أثار يهوشوع جدلا واسعًا بعد مجموعة تصريحات أراد لها أن تشكل تصورا عن “حل الصراع” أعلن فيها نوعًا من الانفصال عن “حل الدولتين”، موقفه هذا لم يدفعه نحو حل آخر أكثر تطورًا وتقدمًا وتقدمية، حل عادل مشترك للشعبين، مثل دولة واحدة ديمقراطية متساوية مدنيًا وقوميًا، بل دفعه مباشرة إلى أحضان زعماء الاستيطان الإسرائيليين.

يجب أن أقول بصراحة، سبقًا، إنني لم أھضم بالمرة في حياتي المنصب الرفيع المعطى لهذا الكاتب كمرجعية روجية واعتبارية للسلام وإلى آخره، وذلك لأن صوته لا يخرج، وفقًا لأذني السياسية، من حنجرة داعية لتسوية، سلام حقيقي متحرر من الاستعلاء الإيديولوجي والقومي على “الشرق”. لا بل على العكس تمامًا، فهو من النوع الإسرائيلي الذي “يحب السلام” كي يتخلص من العرب. أي أشبه بمعظم المستوطنين في “معسكر السلام” الإسرائيلي الشهير الذين يناقشون بعضهم ويخاطبون شعبهم بلغة سلام عجيبة، بين ذررها مثلًا: ألا تريدون دولتين؟ هل تريدون إذاً العيش في دولة واحدة مع العرب؟ هل تريدون العيش مع أغلبية عربية؟ والحقيقة لا أدري أي معجم هذا الذي يعتمد من ينسبون أصحاب هكذا مقولات، إلى جناح “اليسار”. لأن الطرح الذي يتحدث من منطلق ويهدف تحقيق الطهارات القومية، هو عماد أي يمين ظهر وما زال يظهر في العصر الحديث، بمختلف درجات محافظته ورجعيته، لا يشمل هذا طبعا من يقولون إن الواقعية السياسية والتعهديات تفرض تسوية الدولتين مع أنها لا تمثل العدالة، فشقًا ما بين المجموعتين.

تحدث يهوشوع في “معهد القدس لأبحاث السياسات”، بعد لقاء جمعه مع رئيس دولة إسرائيل رؤوفين ريفلين، كما أثير الجهمور.

وقد قال لمستعديه بمفارقة: “إن الرئيس يؤيد ما سأقوله لكم هنا” (موقع “معاريف” ١٠،٢،٢٠١٦). وهو قصد التالي: “منذ العام ١٩٦٧ وأنا أؤمن بتقسيم إسرائيل إلى دولتين وتقسيم القدس

إلى عاصمتين. واستغرق الفلسطينين والإسرائيليين الكثير من الوقت إلى أن اتفقا على الدولتين. في عام ١٩٨٨ شاهد (الرئيس الفلسطيني ياسر) عرفات موجات الهجرة الكبيرة من روسيا، ولذلك اعترف بإسرائيل، لأنه خاف من أن لن يبقي بعد قليل شيء للفلسطينيين”.

الكاتب تابع تحليله الشخصي والطريف هذا للتاريخ القريب بالقول: “حزب العمل تعود رويدًا رويدًا على الفكرة، اتفاقيات أوسلو أعطت شرعية لحل الدولتين، واعتقد أن اليمين أيضا يباركه، المهم ألا نتواجد ونتجول في أزقة نابلس، رام الله وجنين، من جهة أخرى، يتواصل الصراع منذ ٤٠ عاما، جميع وسطاء العالم كانوا هنا، ولم يُعثر على أي حل، لا يمكننا الاعتماد لا على الولايات المتحدة الأميركية ولا على أوروبا بأن يفرضوا علينا تسوية، لن يفرض أحد شيئًا”.

وما هو الاستنتاج الخلاق الذي يخرج به يهوشوع استنادًا إلى تحليلاته السالفة (غير العلمية، يجب القول)، “لقد زال إيماني بحل الدولتين”، قال: “هذا الحل بات غير ممكن، لقد كافحت من أجله في السنوات الخمسين المنصرمة، ولكن يجب أن ننظر إلى الواقع، إننا نؤهم أنفسنا، لا يمكن الاقتاع ٥٥ ألف مستوطن من المنطقة C، وهل يمكن تقسيم القدس؟ هل يمكن لأحد وضع حدٌ دولي داخل المدينة؟ إن الواقع ثنائي القومية يصبح أمرا واقعا، حل الدولتين هو حل مسيحاني، ولذلك فمن واجب المثقف واليساري أن يفكر بحل آخر”.

من الصعب الاقتناع بأن مصطلح الـ “حل” ينطبق على ما اقترحه الكاتب بناء على ما سبق، فحسب طرحة: “الفلسطينيون يريدون دولة واحدة، هم لن يقولوا هذا بصراحة، ولذلك يجربون الموضوع. إنهم يريدون كل فلسطين وليس ٢٢ بالمئة منها فقط. الفلسطينيون لن يذهبوا إلى أي مكان آخر إنهم سكان البلاد الأصليون، يجب أن نفكر تفكيرًا صحيحًا، معقدًا، يجب أن نبدأه من القدس يجب أن يتحول سكان شرق القدس الفلسطينيين إلى مواطني الدولة، ويجب في المرحلة الثانية منح مواطنة لمئة ألف فلسطيني ممن يعيشون في المناطق C، مع تأمين وطني، أجور الحد الأدنى ومساواة أمام المحكمة، هذه مسائل صعبة على شخص مثل سار دوفًا مع رؤية أخرى، لكن الواقع يتطلب إجابة، الاحتلال يسمم المجتمع الإسرائيلي، ويجب إزالته، يجب الخروج منه”.

فرحة استيطانية عارمة..

أول المحتملين بهذه الأفكار كان زعيم حزب المستوطنين رقم

١)، الوزير نفتالي بينيت، فقد سارع للكتابة على صفحته بموقع “تويتر”: “إن يهوشوع يتبنى عمليًا خطة السيادة التي عرضها عام ٢٠١٠، وبموجبها نفرض القانون الإسرائيلي على مناطق C إلى جانب أوتونوميا فلسطينية في منطقتي A وB”. منظمة “بتسيلم” كانت قدمت التحليل التالي الذي يكشف ما يرمي إليه الوزير اليميني في “برنامج السياسي” هذا: “ينطرق هذه المخطط إلى مناطق C وكانها منطقة مُستقلة، منفصلة عن سائر مناطق الضفة، إلا أن تقسيم الضفة إلى مناطق A وB وC لا يعكس واقعا جغرافيًا معطى، بل هو تقسيم إداري تم كجزء من الاتفاق المرحلي ضمن اتفاقيات أوسلو، وكان من المفترض أن يكون هذا التقسيم مؤقتًا وأن يسمح بنقل الصلاحيات بشكل تدريجي إلى السلطة الفلسطينية، حيث لم يكن معدًا الاستفادة متطلبات واحتياجات النمو الطبيعي الديمغرافي على المدى البعيد، إلا أن هذا الترتيب “المؤقت” يسري على أرض الواقع منذ قرابة ٢٠ عامًا”.

موقع اليمين، “القناة السابعة”، احتفل هو الآخر بتجديدات يهوشوع، واصفًا بكثير من السعادة ما أشاره كلامه من غضب في صفوف اليسار الإسرائيلي، وكتب: “يميز الكاتب عن خشيته من أن اليسار لم يعد ذا صلة بالواقع” (ملاحظة: هذا هو الوصف

الذي كان استخدمه وسؤقه أريئيل شارون في حينه ضد هاجمات ما وصفته بـ “هذا الإصرار إلى اليايس من حل الدولتين” الذي هو برأيها “الحل الوحيد”.

الصحافي اليميني المخضرم يعكوف أجيُمير (خلال مقال في “هآرتس”) اختار لأقوال يهوشوع وصفًا دراماتيكيًا: “انقلاب” وعلامة التعجب في الأصل، وشرح: “حين تقوم في صفوف اليسار الإسرائيلي، وكاتب عن خشيته من أن اليسار لم يعد ذا صلة بالواقع” (ملاحظة: هذا هو الوصف الذي كان استخدمه وسؤقه أريئيل شارون في حينه ضد هاجمات ما وصفته بـ “هذا الإصرار إلى اليايس من حل الدولتين” الذي هو برأيها “الحل الوحيد”.

الصحافي اليميني المخضرم يعكوف أجيُمير (خلال مقال في “هآرتس”) اختار لأقوال يهوشوع وصفًا دراماتيكيًا: “انقلاب” وعلامة التعجب في الأصل، وشرح: “حين تقوم في صفوف اليسار الإسرائيلي، وكاتب عن خشيته من أن اليسار لم يعد ذا صلة بالواقع” (ملاحظة: هذا هو الوصف الذي كان استخدمه وسؤقه أريئيل شارون في حينه ضد هاجمات ما وصفته بـ “هذا الإصرار إلى اليايس من حل الدولتين” الذي هو برأيها “الحل الوحيد”.

الصحافي اليميني المخضرم يعكوف أجيُمير (خلال مقال في “هآرتس”) اختار لأقوال يهوشوع وصفًا دراماتيكيًا: “انقلاب” وعلامة التعجب في الأصل، وشرح: “حين تقوم في صفوف اليسار الإسرائيلي، وكاتب عن خشيته من أن اليسار لم يعد ذا صلة بالواقع” (ملاحظة: هذا هو الوصف الذي كان استخدمه وسؤقه أريئيل شارون في حينه ضد هاجمات ما وصفته بـ “هذا الإصرار إلى اليايس من حل الدولتين” الذي هو برأيها “الحل الوحيد”.

الإسرائيلية الحقوقية، في بيان غير مسبوق للمراكز الحقوقية الإسرائيلية، أنها توقفت عن توجيه الشكاوى إلى جهاز تطبيق القانون العسكري الإسرائيلي، حتى لا تساهم المنظمة في المزيد من إساءة تمثيل عملها.

وقالت بتسيلم إنه منذ “اندلاع الانتفاضة الثانية في أواخر العام ٢٠٠٠، توجهت إلى النيابة العسكرية للمطالبة بالتحقيق في ٧٣٩ حالة قتل فيها فلسطينيون أو أصيבוوا أو تعرضوا للضرب من قبل الجنود أو تضررت ممتلكاتهم أو استخدمهم الجنود كدروع بشرية، وتحليل الإجابات التي حصلت عليها بتسيلم بشأن معالجة جهاز تطبيق القانون العسكري في ٧٣٩ حالة يبيّن أنه في ربع الحالات (١٨٢ حالة) لم يجر تحقيق على الإطلاق، وفي ما يقارب نصف الحالات (٣٤٣ حالة) تم إغلاق ملف التحقيق دون نتيجة، فقط في حالات نادرة (٢٥ حالة) تم تقديم لوائح اتهام ضد الجنود المتورطين. وتم نقل ١٣ ملفًا إضافيًا للمحاكم التأديبية كما تتواجد ١٣٢ حالة في مراحل مختلفة من المعالجة، ٤٤ حالة أخرى لم تتمكن النيابة العسكرية من تتبع وضعها”.

حين وقع أ.ب. يهوشوع في أحضان المعسكر الاستيطان!

تطبيق حل الدولتين؟ من اغتال رئيس حكومة إسرائيل الذي وقّع الاتفاق مع الفلسطينيين، ولأنه فعل هذا؟ اليس إسرائيليًا؟ ومن الذي انتخب بعد الائتial حكومة معادية للتسوية السياسية؟ اليس الإسرائيليين؟ ومن الذي أراد التفاوض بمنطق الإلءات الاستغلالية الوقفة في “كامب ديفيد” عام ٢٢٠٠؟ اليس زعيم “معسكر اليسار” إيهود باراك؟ إن المثقف الذي يتجاهل كل هذه الحقائق كي يتهّم الفلسطينيين بابتذال مقرّز، هو مثقف يفترق إلى أية استقامة، وينسجم سواء أقصد أم لا في ماكينة الدعاية الرسمية الإسرائيلية المخادعة.

ثمّ كيف بحق السماء والأرض وما بينهما يمكن هضم الأحجية التالية، يجب إنهاء الاحتلال وراثته، يقول حضرة الكاتب، ولكن كيف؟ بواسطة توسيعه وجعله يتلعب القدس الشرقية والمنطقة (ج)، أي ٦٠٪ من الضفة الغربية، هذا ما يقوله حرفيًا.

من المستحيل تخيل ما الذي دار برأس الكاتب أ. ب. يهوشوع حين قال بكل جدية إن السبيل لإنهاء الاحتلال هو تكريسه وتأييده، هل هي لحظة من اختلاط الأمور المؤسف عليه، أم لحظة بل أكثر من الاستخفاف الفهين بالعقول؟ في الحالتين، سواء أكان المثقف لا يعي ما يقول أو يعي جيدًا ما يتلاعب به من كلام، فإنّه في موقع شديد الحزج.

سوف أختتم بما كتبه مرة المثقف اليساري، حقًا، يتسحاق لآوور عن الكاتب يهوشوع (“هآرتس”، خريف ٢٠٠١)، جاء ذلك ضمن قراءة نقدية تشمل السياسة لنماذج من كتاباته الأدبية: “في الفصل الثالث من كتاب “السيد ماني” يتحدث ماني إلى العرب، بعد احتلال البريطانيين للبلاد، وهكذا كان يقول: “من أنتم؟ استيقظوا قبل فوات الأوان وانتقال العالم، خذوا هوية بسرعة! ويخرج من جيبه وعد اللورد بلفور، الذي ترجمه إلى العربية، ويقرأ على مسامعهم (...). حقًا، إن المستعمر يحث مواطنيه ليهتموا بأنفسهم”.

الكاتب يهوشوع يطرح على الفلسطينيين في المنطقة C ما سبق أن وضعه على لسان بطله الأدبي، اهتموا بأنفسكم، انفصلوا عن قضية شعبكم، عن قضيتكم، وللمنطقتين A و B اقترح أوتونوميات أو سيادات محلية (مقابلة مع “إذاعة الشمس”).

هذا لا يفعله يساري، هذا ما يفعله فقط من لا ينظر إلى الفلسطيني كمتساو ومتكافئ، بل كهمّ يجب مناورته وتفكيكه والتحايل عليه، أو ما يسميه الجزالات والسياسيون: “إدارة الصراع” وليس التسوية السياسية بين طرفين متكافئين، سواء أفي دولة واحدة أو دولتين!

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ "مدار":

madar@madarcenter.org

موقع "مدار" الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي